جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في ميدان الحقوق وعلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط

الفترة الممتدة من 2011-2019

إعداد الطالب:

حرشوش هشام

إشراف الأستاذ :

د.حسين بهاز

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ (الرتبة العلمية)	الصفة
	رئيسا
د حسين بهاز	مشرفا ومقررا
	مناقشا

نوقشت بتاريخ(.... /..... /2020)

السنة الجامعية: 2020/2019

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في ميدان الحقوق وعلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط

الفترة الممتدة من 2011-2019

إعداد الطالب:

- حرشوش هشام

إشراف الأستاذ :

د.حسين بهاز

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ (الرتبة العلمية)	الصفة
	رئيسا
د حسين بهاز	مشرفا ومقررا
	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ(.... /..... /2020)

السنة الجامعية: 2020/2019

الإهداء

إلى والدي الكريمين

عائلتي

زملائي وزميلاتي

إلى كل الأحبة أهدي هذا العمل

هشام حرشوش

الشكر والعرفان

أتوجه إلى الله سبحانه وتعالى، وبالشكر والتقدير والعرفان إلى من أعانني على هذا البحث العلمي الأستاذ الدكتور: (**حسين بهاز**) الذي أشكره جزيل الشكر على قبوله الإشراف على هذا البحث

الملخص:

المقدمة

تعتبر السياسة الخارجية للدول من القضايا المهمة و الحساسة في العلاقات الدولية، و ذلك راجع إلى التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية كون أن الدولة فاعلا أساسيا و وحدة تحليل لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تغيرت منهجية التحليل في السياسة الخارجية و اتسع نشاطها و دورها في تحقيق التعاون الدولي و التقدم و الإزدهار و تحقيق السلم و الأمن الدوليين، ومنه فإن السياسة الخارجية التركية تحكمها عدة محددات متباينة أثرت على طبيعتها وتوجهاتها التي ساهمت في بناء مكانة تاريخية حاسمة لها ، في بيئة إقليمية و دولية عالية التنافسية فرضت عليها ضرورة التعامل معها من خلال تبني مواقف سياسية تعكس رؤيتها و مصلحتها القومية في نفس الوقت، مما حفز دورها لتصبح تركيا فاعل إقليمي أكثر حيوية حيث أن جانب كبير من هذه الحيوية انصب على منطقة الشرق الأوسط التي بدورها حظيت باهتمام كبير من قبل صناع السياسة الخارجية التركية لما تمثله هذه المنطقة من أهمية جيوسياسية للأمن القومي التركي فضلا عن كونها المجال الحيوي لسياستها الخارجية و ازدادت هذه النزعة بعد وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة في تركيا عام 2002 و ذلك من خلال تبني سياسات جديدة تعكس الرؤية التركية الساعية إلى تأكيد حضور تركيا و مكانتها كقوة مركزية للاستقرار و طرف فاعل في معالجة مختلف القضايا و الصرعات في المنطقة الا ان هذه السياسة لاقت تحديات كبيرة الناجمة من تطورات الربيع العربي من2011 حيث تعاملت بحذر شديد مع هذه التطورات.

كما تعتبر منطقة الشرق الاوسط ابرز المناطق الحيوية والذي نتج فيها صراع واضح المعالم بين الدول الكبرى سعيا منها للسيطرة على ثروات المنطقة ،ودول اخرى اقليمية تسعى الى بسط نفوذها في المنطقة.

أهداف الدراسة: وتكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

-تحديد أهم المقومات الداخلية والخارجية المؤثرة في رسم توجهات السياسة الخارجية التركية

-البحث عن الأسباب والعوامل التي تقف وراء تعاظم الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

- توضيح السياسة الخارجية التركية اتجاه اهم الدوائر الشرق الاوسطية منها سوريا والعراق واسرائيل في الفترة الممتدة من سنة 2011 الى 2019

إشكالية البحث: من خلال دراستنا هذه ومن خلال تفكيك عناصر الموضوع إرتأينا وضع الاشكالية الرئيسية التالية:

ماهي محددات السياسة الخارجية التركية اتجاه أهم دوائر الشرق الأوسط بعد موجة الربيع العربي؟

كما يترتب عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للسياسة الخارجية التركية؟
- ماهي الدوافع الاستراتيجية لتركيا اتجاه أهم دوائر الشرق الأوسط؟
- كيف تعاملت السياسة الخارجية التركية مع موجة الربيع العربي؟
- هل نجحت السياسة الخارجية التركية في استثمار موجة الربيع العربي لصالحها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وماترتب عنها من تساؤلات فرعية إعتمدنا الفرضيات التالية :

- نجحت السياسة الخارجية التركية في توجيه الربيع العربي لصالحها
- نجاح السياسة الخارجية التركية في مواجهة أهم دوائر الشرق الاوسط

الدراسات السابقة:

1- شفيقة حداد،"**توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة**".مذكرة ماجستر.(جامعة الحاج لخضر باتنة.كلية الحقوق قسم العلوم السياسية،2003).حيث عالج الباحثة توجهات السايسة الخارجية التركية التركية بعد الحرب الباردة كما عالجت الباحثة صناعة القرار السياسي في تركيا ومقوماته .

2- كتاب **العمق الاستراتيجي** موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية للمؤلف **أحمد داوود أوغلو** حيث يتناول هذا الكتاب المكانة التي ينبعي ان تكون عليها تركيا في الساحة الدولية الجديدة و الاقليمية حيث انه استعمل مصطلح **العمق الاستراتيجي** في تحديد علاقات تركيا دوليا وسعيا منه لاخراجها من دورها الهامشي اثناء الحرب الباردة وجعلها بلد محوري ومؤثر دوليا

3- – بولنت آراس و آخرون ، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** – الأردن : مركز دراسات الشرق الأوسط 2012. حيث كانت فيه الدراسة عامة للمنطقة العربية ككل ولم تكن دقيقة في دراسة الشرق الاوسط و الدور اللتي لعبته تركيا في هذه المنطقة بالتحديد خاصة بعد الحراك العربي 2011.

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث من الناحية العلمية في أن دراسة السياسة الخارجية للدول من أهم مباحث علم السياسة،حيث تعتبر إحدى خصائص النظم السياسية الحديثة وعليه وجب ضرورة التعرف على محددات السياسة الخارجية التركية خاصة إقليميا وطريقة تفاعلها مع هذه البيئة في الفترة الممتدة م2011 إلى 2019 ، أما من الناحية العملية فتكمن أهمية الدراسة أنها لا تكتفي بدراسة السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط نظريا فقط وإنما تتطرق عمليا من خلال دراسة سياسة تركيا الخارجية اتجاه أهم دوائر الشرق الأوسط مثل العراق وسوريا وإسرائيل.

وقد ركزنا في دراستنا هذه على مدى نجاح السياسة الخارجية التركية في استثمار موجة الربيع لصالحها في مواجهة أهم دوائر الشرق الأوسط.

المقاربات النظرية :

1. **نظرية الصراع** : الصراع في العلاقات الدولية هو تصادم في الإرادات بين الوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي، وقد استخدمناه للتدليل على تضارب المصالح والتنافس على مناطق النفوذ.
2. **الاقتراب النسقي**: اعتمدنا هذا الاقتراب من خلال تبيان النسق العام لعلاقة تركيا مع دول الشرق الاوسط
3. **الاقتراب الوظيفي** : وذالك من خلال ابراز الدور الاقليمي لتركيا

منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع واحداثا للتوازن فضلنا إستخدام المناهج التالية:

1. **المنهج التحليلي**: وقد أعتمد هذا المنهج في تحليل مواقف تركيا اتجاه اهم دوائر الشرق الأوسط
2. **منهج دراسة حالة**: ولقد أعتمد هذا المنهج بشكل كبير في الجانب التطبيقي وهو السياسة الخارجية التركية اتجاه أهم دوائر الشرق أوسطية وهي سوريا والعراق واسرائيل .
3. **المنهج الوصفي** :هو منهج استقرائي يقوم على ملاحظة الواقع السياسي وتسجيل البيانات بهدف تقديم صورة وصفية لهذا الواقع دون تأويل او تفسير من جانب الباحث ، وهو ما تطرقت له الدراسة من خلال تعامل السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الاوسط ووصف العلاقة بينهم .

4. **المنهج التاريخي**: وهذا لما يستدعيه الموضوع حيث لا يكاد يخلو بحث علمي من المنهج التاريخي لأهميته حيث اعتمدت هذه الدراسة على هذا المنهج من ادراج وقائع زمنية متسلسلة خصوصا في الفترة الممتدة بين2011-2019

المصطلحات الأساسية :

السياسة الخارجية: اختلف الكثير من المفكرين في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق ، وذالك لإختلاف منطلقات كل منهم في تعريفه لها.حيث يعرفها "بطرس غالي" على أنها تنظيم نشاط دولة في علاقاتها مع غيرها من الدول.

فالسياسة الخارجية للدول هي تنظيم نشاط الدولة و رعاياتها والمؤسسات التابعة لسيادتها، مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية حيث تهدف السياسة الخارجية الى صياغة استغلال الدولة أمنها وحماية مصالحها الإقتصادية .

الشرق الاوسط : يعتبر مفهوم الشرق الأوسط من المفاهيم التي يغلب عليها الطابع الإيدولوجي وهوتعبير إستراتيجي وهو مصطلح سياسي في نشأته حيث ارتبط استخدامه بخطط الدول الكبرى لمشاكل الأمن والدفاع في العالم،كما يؤكد البعض على ان مصطلح الشرق الأوسط جغرافي يطلق على الإقليم الذي يضم الدول الاسيوية والافريقية المجاورة القريبة من اوروبا ، كما تعرف دائرة المعارف الأمريكية الشرق الأوسط بأنه المنطقة التي تمتد حدودها من مصر إلى إيران و من تركيا إلى اليمن شاملة الدول التالية : البحرين – قبرص – مصر – إيران – العراق – إسرائيل – الأردن – الكويت – لبنان – سلطنة عمان – قطر – السعودية – السودان – سوريا – تركيا – الإمارات العربية المتحدة – اليمن .

حدود الدراسة:

1. **المجال المكاني** : الحدود المكانية التي تختص بها هذه الدراسة هي الشرق الأوسط
2. **المجال الزماني** : ويتمثل المجال الزماني في الفترة المحصورة بين عامي (2011-2019) وهي الفترة التي تفاقمت فيها الأوضاع خصوصا في سوريا بعد ثورات الربيع العربي.

صعوبات البحث:

الصعوبات الرئيسية التي واجهتها أثناء إنجاز هذه الدراسة تمثلت في الحصول على المعلومات الضرورية التي تخدم الموضوع خاصة في هذا الظرف الصحي الخاص التي تمر به البلاد من فيروس كورونا كوفيد19 مما أدى الى غلق الجامعات والمكتبات حيث إقتصر توفر المعلومات في المواقع الإلكترونية والكتب الالكترونية.

تقسيم البحث:

إعتمادا على المنهجية المتبعة وبغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين، الفصل الأول وهو عبارة عن إطار مفاهيمي ونظري وفيه قسمت الدراسة إلى مبحثين هو الآخر ففي المبحث الأول تطرقنا إلى مفهوم ومحددات السياسة الخارجية من خلال توضيح مفهوم السياسة الخارجية و محدداتها بالإضافة إلى توجهات السياسة الخارجية وفي المبحث الثاني وقفنا على دراسة منطقة الشرق الأوسط حيث تطرقنا إلى التطور التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط و الإطار الجغرافي لها وأهميتها .

أما الفصل الثاني فهو العوامل المفسرة لتوجهات السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط في الفترة الممتدة من 2011-2019 حيث قسمناه هو الآخر إلى مبحثين ففي المبحث الأول تطرقنا إلى محددات السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط وذالك بذكر المحددات الجغرافية والحضارية والسياسية والإقتصادية ، كما خصصنا المبحث الثاني إلى السياسة الخارجية التركية اتجاه أهم الدوائر الشرق الأوسطية في الفترة الممتدة من 2011-2019 وهي سوريا والعراق وإسرائيل

الفصل الأول: التحديد المفاهيمي و الضبط النظري للدراسة

تمهيد

إن من أهم المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي هي معضلة طريقة حفظ الأمن و السلم الدوليين فبدون هذين العاملين لا يمكن أن تكون هناك علاقات ودية بين الأمم ولا يمكن أن يكون هناك تعاون إقتصادي وإجتماعي و ثقافي و لا إنساني و لهذا نلاحظ إجتهاد المساهمين في ميثاق الامم المتحدة يسعون دائما إلى ايجاد قوانين و ضوابط تحرص من خلالها هيئة الامم لإقامة الأمن و السلم بين الدول وحتى داخل الدول نفسها.

وهذا ما نلاحظه في جل الأزمات الأخيرة أن الدول التى تعاني من النزاعات الداخلية أكثر من غيرها ممن تعاني من النزاعات الدولية.

و لحل هذه النزاعات خاصة الداخلية منها سعت هيئة الأمم المتحدة لإيجاد طرق وسبل تخول لها التدخل القانوني وفقا للمعايير الدولية, حيث أنشأت ما يسمى بعمليات حفظ السلام وفقا للفصلين السادس و السابع من الميثاق

و هذا ما حاولنا إيضاحه في هذا الفصل حيث قسمناه إلى مبحثين ,ففي المبحث الأول تناولنا ماهية عمليات حفظ السلام من خلال وضع مفاهيم لها والإطار القانوني وأهم الوسائل المستخدمة فيها ,أما المبحث الثاني أوجزنا فيه النزاع المسلح في جمهورية إفريقيا الوسطى وتطرقنا مفهوم النزاع المسلح ومسبباته والأهمية الجيوإستراتيجية لجمهورية إفريقيا الوسطى

بالإضافة إلى الخلفية التاريخية للنزاع والأطراف المسببة له.

الفصل الأول: التحديد المفاهيمي و الضبط النظري للدراسة

تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية، لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، ولفهم هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية وهذه الأخيرة لم تستقل عن مجال العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية.وقي بداية الستينات من القرن الماضي تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا أساسيا وذالك لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي مما اكسب دراستها أهمية بالغة ،ويقدم هذا دراسة دقيقة للسياسة الخارجية وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول يتناول مفهوم السياسة الخارجية، بدءا من تحديد تعريف للسياسة الخارجية والتفريق بينها وبين بعض المفاهيم المتعلقة بها ، انتهاء بالتطرق لعملية صنع السياسة الخارجية، أما المبحث الثاني فقد تناول خصائصها وتوجهاتها فيما تناول المبحث الثالث محدداتها

المبحث الأول : مفهوم ومحددات السياسة الخارجية

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية وخصائصها

الفرع الأول: تعريف السياسة الخارجية

اختلف الكثير من المفكرين في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق ، وذالك لإختلاف منطلقات كل منهم في تعريفه لها . ويمكن عرض بعض تعريفاتها في ثلاث اتجاهات.

الاتجاه الأول :

يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج من أهم رواد هذا الاتجاه، الدكتور محمد السيد سليم إذ عرف السياسة الخارجية بأنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي[1]

يعقب الدكتور أحمد النعيمي على هذا التعريف على انه تعريف دقيق ينطوي على الأبعاد التالية :الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية[2]. هذه الخصائص بالفعل تميز

[1] –أحمد النعيمي,السياسة الخارجية. عمان: زهران للنشر والتوزيع,2009,ص23

[2] –المكان نفسه

السياسة الخارجية، إلا أن هذا التعريف حدد السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج مسطر ومحد الأهداف وعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية ، وهو ما قد يشيب الفهم الصحيح للسياسة الخارجية لأنها ليست فقط مجرد برنامج أو تحديد الأهداف معينة وإنما هي كذالك مزيج من سلوكيات عديدة الصانع القرار في الدولة وتفاعلها مع البيتين الداخلية والخارجية.

كما يؤخذ على تعريف الدكتور محمد السيد سليم عدم تحديده لطبيعة الوحدة الدولية التي قصدها في تعريفه فالوحدات الدولية في النظام الدولي متعددة فقد تكون دول أو منظمات دولية ...الخ.

الاتجاه الثاني: يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار.

من أهم رواد هذا الاتجاه "تشارلز هيرمان" الذي عرف السياسة الخارجية بقوله تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية.[1]

كما يعرف "مازن الرمضاني" السياسة الخارجية بأنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار "[2].

ويؤيدهما في هذا الطرح المفكر "ريتشارد سنايدر" باهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي لصانع القرار ، فيرى أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسمين ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها وان السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة [3].

لقد انطلقت هذه التعريفات من الدمج بين السياسة الخارجية وسلوكيات صانع القرار فحصروا السياسة الخارجية في إدراك صانع القرار وسلوكه و في هذه الحال لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار. فالسياسة الخارجية اشمل من عملية صنع القرار واشمل كذالك من أن تكون مجرد سلوك الصانع القرار إلا أن سلوك صانع القرار يمكن أن يساهم في توجيه السياسة الخارجية. لكن السياسة الخارجية هي نشاط موجه للبيئة الخارجية هي في هذه الحال تتميز عن سلوك صانع القرار .

[1] –محمد السيد سليم،**تحليل السياسة الخارجية**.القاهرة:ط2،مكتبة النهضة المصرية،1997،ص.07

[2] – نفس المرجع.ص.37

[3] – أحمد النعيمي،**مرجع سابق**.ص.20

إذا يمكن القول أن سلوك صانع القرار هو بداية العمل في السياسة الخارجية و أن النشاط وتحقيق الأهداف هما جوهر السياسة الخارجية.

الاتجاه الثالث :يعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط.

انطلاقا من حصر الاتجاه السابق السياسة الخارجية في سلوك صانعي القرار رأى الإتجاه ثالث أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنطبق فقط على سلوكيات صانعي القرار في الدولة وإنما تنصرف إلى النشاط الخارجي والحركة الخارجية للدول.

وفي هذا الإطار قدم "حامد ربيع" تعريفا للسياسة الخارجية على أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية[1].

كما عرف " موديلسكي" السياسة الخارجية في نفس اتجاه حامد ربيع حيث قال: السياسة الخارجية هي "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامة طبقا للبيئة الدولية وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة "المدخلات و المخرجات" [2].

ويعرفها كذالك "مارسيل ميرل" بأنها "ذالك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية ، مشاكل تطرح ما وراء الحدود"[3].

إن هذه التعريفات طابقت السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية لدولة ما ، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمت أنشطتها ، إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى ، فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم كما أن السياسة الخارجية لدول ليست موجهة فقط للدول فقط و إنما هي موجهة لجميع فواعل النسق الدولي" بالإضافة إلى ذالك فالسياسة الخارجية ليست دوما عبارة عن نشاط . فالدول التي تنتهج سياسة الحياد أو الجمود والانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط تجاه تلك البيئة، وهذا ما يؤكد أن السياسة الخارجية ليست دائما تعبر عن نشاط تقوم به الدولة.

---

[1] -محمد السيد سليم،**مرجع سابق**.ص36

[2] -نفس المرجع،ص37

[3] - سعد حقي توفيق،**مبادئ العلاقات الدولية**.عمان:دار وائل للنشر،ط3،2006،ص15

تعريف إجرائي:

من خلال التدقيق في التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية يمكن تقديم تعريفا شاملا لها ، على أنها مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي ، وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف و التي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية. كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية .

الفرع الثاني: خصائص السياسة الخارجية

تتميز السياسة الخارجية بخصائص يمكن حصرها في:

1-**الطابع الخارجي**: بمعنى أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية. فبالرغم من أن السياسة الخارجية تصنع داخل أجهزة الدولة إلا أن تنفيذها ومسار سلوكها يكون في إطار البيئة الخارجية أي البيئة الدولية[1].

فالبيئة الخارجية هي الإطار الذي تختبر فيه هذه السلوكيات ، وهو الذي تحقق فيه الأهداف المسطرة للسياسة الخارجية

2-**الطابع الرسمي**: والمقصود بالرسمية هو أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة أي انه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية[2].

بالرغم من أن الأفراد والشخصيات والمؤسسات غير الرسمية لها تصورات وأراء حول أهداف وتفاعلات السياسة الخارجية ولهم كذالك معلومات وحقائق تساهم في بلورة هذه الأهداف ، إلا أنها لا تتسم بطابع الرسمية التي من خلالها يتم رد الفعل الرسمي للدولة إزاء القضايا الخارجية.

وأهم جهاز في الدولة يعطي للسياسة الخارجية الطابع الرسمي هو جهاز السلطة التنفيذية والذي يمثله في غالب الأحيان رئيس الدولة ، ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ووزير الدفاع، وغيرهم من الأشخاص الذين يمثلون الأجهزة الرسمية في الدولة كما أن السياسة الخارجية لا توجه فقط إلى الدول كوحدات دولية تقليدية فيمكن أن توجه إلى وحدات دولية حديثة كالمنظمات الدولية ،أو أحزاات

[1] – محمد السيد سليم،**مرجع سابق**.ص27

[2] – المكان نفسه،ص15

وزن إقليمي ممثلا السياسة الخارجية الإيران في دعمها لحزب الله اللبناني والسياسة الخارجية لسوريا في دعمها لحركة حماس الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني.

3- **الطابع الاختياري:** يعني أن برامج وقرارات السياسة الخارجية مختارة من عدة بدائل مقترحة . فأي موقف دولي لا يوجب بالضرورة رد فعل وحيد وحتمي لدى الدولة المعنية به، وأن تلك الدولة تمتلك مجموعة من الخيارات والبدائل الممكنة، فهي تختار أحدها حسب أهدافها ومصلحتها القومية [1].

ويرى الدكتور السيد سليم أن المقصود بالاختيار ، أن السياسة الخارجية يختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة ممكنة ، وهذا الاختيار يشمل ثلاث أبعاد :

– الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية تتم من طرف من هم منوطون بمهمة رسم السياسة الخارجية أي الجهة الرسمية في الدولة والتي تتمثل غالبا في السلطة التنفيذية أما الفواعل الأخرى في النظام السياسي فليس لها الاختيار بشكل نهائي في رسم الصيغة النهائية للسياسة الخارجية.

– في رسم السياسة الخارجية تتوفر مجموعة من السياسات البديلة لصانع السياسة الخارجية وعليه أن يختار من بينها.

إن السياسة الخارجية المختارة من طرف صانع القرار تتسم بالمرونة، وذالك لقدرة صانع القرار على تغيير السياسة الخارجية مني تغيرت الظروف والمعطيات المتعلقة بموقف معين ذالك عندما يرى انه وجب عليه استبدال السياسة التي وقع عليها الاختيار قبل تبلور هذه الظروف بسياسة ملائمة لها.

4–**الطابع الواحدي:** يعني أن السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى، وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية فالعلاقات الدولية تفترض التفاعل، أي الفعل ورد الفعل بين الوحدات الدولية، أما السياسة الخارجية فتعني تلك السياسة الموجهة من وحدة دولية واحدة تجاه وحدات دولية أخرى، كما أن الصفة (الواحدية) تعني أن قرار الدولة إزاء موقف دولي معين يكون موقف وحيد ولا يمكن أن يتعدد إلى عدة

[1] – – محمد السيد سليم ،**نفس المرجع** .ص24

مواقف متناقضة مثلا موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية هو موقف وحيد وثابت والمؤيد لإستقلال الصحراء الغربية.[1]

5- **الطابع الهادفي**: إن أي سياسة خارجية لابد أن تكون موجهة لتحقيق اهداف تم التخطيط لها من قبل صانع القرار، ويتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف. ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية مجرد رد فعل إلي تجاه البيئة الخارجية، إنما هي عملية واعية ومقصودة تسعى إلى التأثير على البيئة الخارجية لتمكين الدولة من أن تكون فاعل أساسي في النظام الدولي أو تحقيق والمحافظة على المصالح الوطنية لها على أقل تقدير.[2]

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو أخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين (الداخلية والخارجية)[3] وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقا لمحددات داخلية و أخرى خارجية

الفرع الأول: المحددات الداخلية

وهي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي لها والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية .

تضم المحددات الداخلية كلا من المحددات الجغرافية، المحددات البشرية، والمحددات الشخصية ، والمحددات المجتمعية ، المحددات السياسية والمحددات العسكرية.

1_**المحددات الجغرافية**: تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة ، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها

[1] – محمد السيد سليم،**مرجع سابق**.ص13

[2] – المرجع نفسه،ص24

[3] – وهيبة دالع،"**دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية:1999–2006**" مذكرة ماجستر.(جامعة الجزائر.كلية العوم السياسية والاعلام.قسم العلوم السياسية.2008/2007)،ص8

الدولي. أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة سياسة الخارجية. [1]

فالموقع الجغرافي مثلا يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الإستراتيجية، ويمكنها من لعب دور إقليمي أو حتى دولي . فالموقع الجغرافي لتركيا على سبيل المثال جعلها دولة ذات أهمية بالغة ، وسمح لها من تقلد دور إقليمي مهم بحيث أنها تتوسط عدة دوائر إقليمية كالشرق الأوسط ، القوقاز ،الاتحاد الأوروبي، آسيا الوسطى وفي المقابل نجد دول مغلقة جغرافيا فموقعها هذا لا يسمح لها بتقلد دور فاعل في سياستها الخارجية.

و يحمل الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في الإستراتيجية الدولية، فالعامل الجغرافي يؤثر على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر ، ويكمن تأثيره غير المباشر في تحديده لعناصر قوة الدولة والتي تحدد بدورها قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية.[2] وتجدر الإشارة إلى أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي ليس كاف لوحده في تحديد دور فاعل للسياسة الخارجية لدولة ما، دون توافر المحددات الأخرى

2-الموارد الطبيعية: تتوفر الدولة على موارد طبيعية هامة كمصادر الطاقة من بترول، غاز ومعادن كالحديد والنحاس والذهب ومواد غذائية كالقمح والذرة توفر هذه الموارد لدى الدولة ولو بنسب متفاوتة يساهم في استقلاليتها الاقتصادية ويمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية وتتمكن من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى ، كما يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتواءم مع توجهات سياستها الخارجية .[3]

أبرز مثال في هذا الصدد ألمانيا الاتحادية فهي تمثل قوة اقتصادية عظمى تمكنت في التأثير في سياسة دول الاتحاد الأوروبي سواء الداخلية أو الخارجية،كما ساهمت في قدرتها على اتخاذ مواقف تتناقض مع مواقف قوى كبرى نظيرة لها كالولايات المتحدة الأمريكية وابرز موقف لها هو معارضتها للحرب الأمريكية على العراق عام 2003، هذه القوة بلغتها ألمانيا بفضل استغلالها لمواردها الطبيعية الاستغلال الأمثل.

---

[1] – وهيبة دالع **نفس المرجع السابق**.ص9

[2] –نفس المرجع ،ص10

[3] – شفيقة حداد،"**توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة**".مذكرة ماجستر.(جامعة الحاج لخضر باتنة.كلية الحقوق قسم العلوم السياسية،2003)،ص10

_ **المحددات البشرية**:يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية باعتباره عنصرا مهما لبناء قوة عسكرية قادرة على أهداف سياستها الخارجية أثناء السلم والحرب كما يلعب عاملا مهما في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو إرسالها كيد عاملة خارج الدولة مثلما هو الحال في الصين إلا أن هذه ليس مقياسا ثابتا لقوة الدولة عسكريا أو اقتصاديا ، فهناك دولا ذات تعداد كبير من السكان مثل الهند واندونيسيا ولكن قد لا يعد أساسا للقوة العسكرية أمام التطور التكنولوجي. فإسرائيل تملك جيشا يمثل حوالي 10% من مجموع سكانها ، كما أن عدد سكان إسرائيل اقل بكثير من الهند ،ولكنها تمتلك أحد أعلى معدلات التعبئة العسكرية في العالم، كذالك يعتبر جيشها من أقوى الجيوش من حيث التطور التكنولوجي .[1]

من ناحية أخرى، فإن الإنفجار السكاني بدوره يشكل عبئا على الدولة ويعطل مسار التنمية الاقتصادية ، خاصة عندما يكون معدل النمو السكاني أكثر بكثير من معدل النمو الاقتصادي مما يحتم عليها الاعتماد على المديونية الخارجية ما يجعلها في ارتباطات دولية تأثر على سياستها الخارجية .

4_**المحددات الشخصية**: من أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدول، المحددات الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية. لأن غالبا ما تنعكس سلوكيات صانعوا القرار على السياسة الخارجية ، وبالتالي يجب التركيز على شخصياتهم، لأن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي، خاصة في دول العالم الثالث بحيث أن الرئيس في هذه الدول يمثل العامل الحاسم في عملية صناعة القرار، وبما أن القرارات الصادرة عن الدولة في النهاية هي من صنع شخص أو مجموعة أشخاص ،كان للسمات الشخصية لدى هؤلاء الأشخاص التأثير الكبير على تحديد السياسة الخارجية، ونعني بالسمات الشخصية هي مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والسلوكي.[2]

وقد سعى الباحثون إلى تحديد السمات الشخصية وتصنيفها ومن أهم نماذج السمات الشخصية التي قدمتها الدراسات المختلفة والتي لها علاقة مباشرة بتوجيه سلوكيات السياسة الخارجية للدول

[1] -- شفيقة حداد، **نفس المرجع السابق**.ص156

[2] - وهيبة دلع، **مرجع سابق**.ص13

نموذج الشخصية التسلطية "لأدر ونو"، ونموذج الشخصية المتفتحة والمنغلقة عقليا ل "روكيتس" نموذج تحقيق الذات "لماسلو".[1]

حدد "آدورنو "وزملائه سمات الشخصية التسلطية في اليمينين المتطرفين وأضاف كل من "كريستى" و "جاحود" أن هذه السمات تتواجد كذالك في اليساريين المتطرفين والمؤيدين للشيوعية ومن أهم سمات ذوي الشخصية التسلطية النزوع إلى السيطرة على المرؤوسين ،والإذعان لمن هم أعلى منهم مقاما والحساسية لعلاقات القوة والحاجة إلى تصور العالم في إطار منظم.والاستعمال المفرط لنماذج النمطية في تصوير الأحداث والأشخاص والتمسك بالقيم التقليدية وينزع التسلطيون كذالك إلى التعصب الوطني والعنصرية، كما تنزع إلى الدخول في حرب وتأييد العدوان .[2]

ومن أبرز الأمثلة على الشخصية التسلطية "هتلر" و"موسليني" قبل الحرب العالمية الثانية وكذالك مؤسس الجمهورية التركية "مصطفى كمال أتاتورك" الذي عرف بالعنصرية ضد القومية العربية وكذالك الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش حيث اتسمت سياسته بالحروب.

أما الشخصية المنغلقة عقليا فقد ميزها "روكيتش" بأنها تتميز بقدر كبير من القلق و تولي إهتماما أكبر بمصدر المعلومات الجديدة بدلا من مضمونها ، وعدم القدرة على إستيعاب المعلومات التي تتعارض مع نسقها العقدي، وتنعكس هذه الصفات بالسلب على إنتقاء الخيار الأمثل من بين عدة بدائل .ويزداد احتمال تصور أصحاب الشخصية المنغلقة عقليا للمؤامرات. وهذا يميز معظم قادة العالم الثالث وبالأخص قادة الدول العربية ، حيث أنهم في حالة أزمة داخلية يسارعون إلى تحميل المسؤولية الأطراف خارجية تتآمر عليهم من اجل زعزعة استقرار بلدانهم ، وهذا ما يشكل انعكاسا سلبيا للسياسة الخارجية للدول المتهمة ما يجعلها تقوم برد فعل غير مناسب وقد يؤدي إلى حالة أزمة بينهم.[3]

أما نمط تحقيق الذات الذي أتى به "ماسلو" هو من سمات الشخصية التي تؤثر ايجابيا على السياسة الخارجية، ويجب أن تتوفر بعض الشروط في شخصية صانع القرار لتحقيق هذا النمط وتشمل هذه الشروط توافر الحاجات الفيزيولوجية والأمن الداخلي والطمأنينة والعاطفة والانتماء واحترام الذات

[1] –لويد جونسن،**تفسير السياسة الخارجية**.(ترجمة محمد بن احمدمفتي،محمد السيد سليم).الرياض:عمادة شؤون المكتبات،جامعة الملك سعود،ص26

[2] – عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**.بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية،2008،ص2015

[3] – لويد جونسن،**مرجع سابق**،ص27

ويؤدي إشباع هذه الحاجات إلى خلق شعور بالثقة لدى الفرد و من أبرز الأمثلة على هذه شخصية رئيس الجمهورية التركي "عبد الله غول" ورئيس وزرائه "رجب طيب اردوغان" وذلك من خلال تقتهما بنفسيهما واحترامهما لذاتهما مما أكسبهما قبول شعبي عالي على المستويين الداخلي و الدولي ، وجعلهما ينتهجان سياسة خارجية فاعلة.[1]

5-المحددات المجتمعية: تتضمن المحددات المجتمعية عدة عناصر أهمها:

-أ- خصائص الشخصية القومية: والمقصود بها الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم ،وهذه الصفات تتشكل بشكل كبير من الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة ،فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر في توجيه السياسة الخارجية، لأن صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات ، وهم أشخاص يتأثرون بالبيئة التي يعيشون فيها مما ينعكس ذالك على خياراتهم في السياسة الخارجية

كما أن طبيعة الشخصية تحدد أنواع السلوك الخارجي[2] ، فخصائص الشخصية القومية المشتركة توجه سلوك السياسة الخارجية وابرز مثال في هذا الصدد، الرؤساء القوميون العرب كجمال عبد الناصر فالأخير كان متأثرا بالصفات القومية العربية وداعما للحركات العربية التحررية. كذالك توجه السياسيون الأتراك إلى احتواء الجمهوريات التركية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

-ب- الرأي العام: ويعني موقف جماهير من الناس تجاه قضية او موقف معين ،وقد استعمل "غابريل الموند" اصطلاح مزاج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات . ففي المجتمعات الغربية يكون للراي العام دور فعال في توجيه السياسة الخارجية، أما الأنظمة التسلطية فلا يؤثر الرأي العام على سلوك سياستها الخارجية بشكل كبير، بسبب انفرادية السلطة لدى الفرد أو الجماعة الحاكمة وغياب الحريات الجماعية كحرية التعبير والمظاهرات.[3]

وترى المدرسة الواقعية بان الرأي العام يتميز بصفات أهمها عدم الاهتمام والتيسيط والتقلب الشديد وعدم توفره على المعلومات الكافية في مجال السياسة الخارجية ،ويؤثر صانع القرار على الرأي العام

[1] -لويد جونسن، **مرجع سابق** .ص28

[2] - ناصيف يوسف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية**.بيروت:دار الكتاب العربي،،1985 ص 194

[3] -لويد جونسن،**مرجع سابق**.ص167

أكثر من تأثير الأخير على الأول، فالرأي العام يلتف حول صانع القرار (الرئيس) خاصة في الأزمات ويؤيده بشكل مطلق.وتأثير الرأي العام في توجيه السياسة الخارجية مرتبط بالعوامل المؤثرة فيه توجيه الرأي العام في حد ذاته واهم هذه العوامل وسائل الإعلام ودور الأحزاب كجماعات المصالح ووسائل الاعلام[1]. إذا تأثير الرأي العام في تحديد توجه السياسة الخارجية هو محصلة تعبئة الرأي العام من طرف وسائل الإعلام وغيرها . ولا يخفى أن وسائل الإعلام قد تكون مؤيدة للنظام وبالتالي تقوم بتعبئة الرأي العام لإعطاء الشرعية لمواقف النظام السياسي الداخلية أو الخارجية.

ج– المجتمع المدني: والمقصود به ذلك النسق الذي يشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح من نقابات وجمعيات ومندوبيات وتعتبر الأحزاب من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية في الأنظمة التسلطية حيث يلعب الحزب الواحد دورا يعكس بشكل كبير سياسة الحكومة سواء الداخلية او الخارجية، كما يعوضها في النشاط الخارجي باعتباره الناطق الرسمي والوحيد بإسمها . أما في الأنظمة الديمقراطية فإن تأثير الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية للدولة يبدو واضحا ويزداد بتزايد تمثيلها (الأحزاب) في البرلمان ويختلف مستوى تأثير الأحزاب في النظم الديمقراطية حسب تنوع النظم الحزبية في هذه الأنظمة

فتأثير الأحزاب في السياسة الخارجية في نظام تعدد الأحزاب يكون محدودا بسبب تغير الائتلافات ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان رئيس الوزراء دوما يتبنى أفكار ومواقف وتوجهات حزبه في صياغة التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية لبلده ، وأبرز مثال على ذلك ، الأحزاب العلمانية في قيادتها الحكومات التركية كانت تتجه في سياساتها الخارجية نحو الغرب وتضمر العداء للعرب. عكس الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية فإنها كانت تنتهج سياسات متوازنة وتعاونية مع العرب.[2]

6_المحددات السياسية: تتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية النظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسب المشاركة السياسية وأما النظم التسلطية فهي تعكس سياسات عدوانية توسعية[3] لكن ما يلاحظ في الواقع أن الأنظمة الديمقراطية تسعى لتحقيق القوة وتتنافس على

[1] – عامر مصباح،**مرجع سابق**.ص39

[2] – لويد حونسن،**مرجع سابق**.ص155

[3] – وهيبة دالع،**مرجع سابق**.ص15

مجالات حيوية للنفود، وتعتمد لتحقيق ذالك على القوة والعنف مبررة ذالك بنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والأقليات، وأبرز مثال على ذالك الحرب الأمريكية على العراق.

ويلعب الاستقرار السياسي دورا فاعلا في تبلور السياسة الخارجية للدولة، بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها. كما أن هذا الاستقرار يعطي للدولة صورة حسنة في الخارج مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها ما يساهم في حركية السياسة الخارجية لها.وحالة الجزائر في فترة التسعينيات اصدق مثال على ذالك، فعدم الإستقرار في الجزائر ،حولها إلى دولة منبوذة مما ادخلها في عزلة عن العالم لأكثر من عشر سنوات ولازالت آثاره باقية إلى حد الان.

7-المحددات العسكرية :يعتبر العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية . فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو شن الحروب .[1]

الفرع الثاني: المحددات الخارجية

يعتبر النسق الدولي أو الإقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول. فنمط توزيع القوى ضمن نسق دولي يتسم باستقطاب حاد يصعب على دولة ما تبني سياسة العزلة . فإذا كان النظام الدولي يقوم على أساس تكتلات ومحاور سياسية وعسكرية ، فان ذالك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي بغض النظر عن ما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة، أو الخروج عن بعض المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول.كما أن هذه التكتلات تساعد الدول الكبرى المنشئة لها في تنفيذ سياساتها الخارجية وفرضها على ارض الواقع وارغام الدول الأخرى على تقبلها[2].

يشمل النظام الدولي أبعاد أساسية وهي:

1-الوحدات: إن عدد الوحدات الدولية في النسق الدولي له دور مؤثر في تبلور السياسة الخارجية لهذه الوحدات فحسب "دويتش وسنجر" فأن تزايد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق

[1] -وهيبة دالع،**مرجع سابق**.ص16

[2] - ناصيف يوسف حتي،**مرجع سابق**.ص160

الدولي بحيث يشتت حجم الانتباه الذي يوجهه أي فاعل دولي لبقية الفواعل الأخرى ، بينما يرى "والتر" أنه

كلما قل عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي قل احتمال وقوع الحرب وزادت درجة استقرار النسق الدولي.[1]

يمكن أن يؤدي تزايد عدد الوحدات الدولية إلى توازن استقرار النسق الدولي، وذلك بسبب تشابك وتداخل مصالح الدول إلى درجة التعقيد وعدم قدرة الدولة على الانحلال من هذا التشابك مما يدفعها إلى انتهاج سياسة خارجية ليست بالعدوانية وذالك حفاظا على مصالحها التي قد تتضرر في حالة انتهاجها لسياسة عدوانية. إذا تزايد عدد الوحدات الدولية يوسع من قاعدة الاعتماد المتبادل مما يقلل من وقوع الحروب ذات النطاق الواسع.

أما الاختلاف الجوهري بين "دويتش" و "سينجر" من جهة و "وولتز "من جهة أخرى أنهم لم يفصلوا في الفرق بين تزايد الوحدات الدولية بشكل عام وتزايد الفواعل الحقيقية المؤثرة في النسق الدولي. إذ أن تزايد الوحدات الدولية يحقق استقرار النسق الدولي ،لكن تزايد عدد الدول الفاعلة بشكل مباشر والتي لها تأثير واضح في النسق الدولي خاصة في حال تضارب مصالحها يؤدي إلى اختلال استقرار النسق الدولي.

2/المؤسسات الدولية: تؤثر المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية للدول بشكل كبير، وتأخذ المؤسسات الدولية شكلا تنظيميا للدول وتنظم العلاقات الخارجية للدول فيما بينها، كما تؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول، لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية للدول. ولا ينحصر دور المؤسسات الدولية على تنسيق التعاون بين الدول فقط وإنما تعمل على حل النزاعات بين الدول وفقا للقانون الدولي ،إلا أن المؤسسات والمنظمات الدولية تتسم بازدواجية المعايير بحيث تستعملها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها حتى وان عارض ذالك مبادئ المؤسسات الدولية في حد ذاتها.[2]

[1] – ناصيف يوسف حتي،**مرجع سابق**.ص160

[2] – لويد جونسن،**مرجع سابق**.ص198

3/**العمليات السياسية الدولية:** وتعني الجانب الديناميكي للنسق الدولي والناتج عن مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وفقا لمبدأ الفعل ورد الفعل ، والمعاملة بالمثل ، والتي ينتج عنها طابع

تعاوني أو صراعي بين الدول وذالك حسب موقع المصلحة الوطنية للدولة في الموقف المتخذ اثر الفعل ورد الفعل .

وتعكس العمليات السياسية تأثر السياسة الخارجية للدولة بالبيئة الخارجية لها . فرغم أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية ، إلا أنها لا يمكنها أن تكون بمعزل عن البيئة الخارجية ، وذالك لتعقد وتشابك المصالح في النسق الدولي. [1]

4-البنيان الدولي: ويقصد بالبنيان الدولي ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها ودورها الإقليمي والدولي ويؤثر البنيان الدولي بشكل كبير في السياسة الخارجية للدول .أما قابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولي تقاوت بتفاوت طبيعة هذا البنيان،حيث كلما كان البنيان الدولي متعدد الأقطاب كان للوحدات الدولية الفرصة للتاثير فيه من خلال انضمامها إلى أحد الأقطاب ، مما يجعل الدول الأقطاب في حالة تنافس مستمر لاستقطاب أكبر عدد من الدول الأخرى.[2]

المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية

تتبع الدولة توجها معينا في سياستها الخارجية، يطبعها لمدة زمنية قد تطول أو تقصر، وذلك حسب تلاؤم مصالحها الوطنية مع ذالك التوجه وفقا للظروف الداخلية للدولة والواقع الدولي المحيط بها.كما تتنوع توجهات الدولة في سياستها الخارجية حسب موقعها الاستراتيجي ومدى أهميته بالنسبة للدول الأخرى وأهمية الدولة في حد ذاتها ومدى فعاليتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

1_ التوجه الإقليمي العالمي:

ينصرف التوجه الإقليمي إلى توجيه السياسة الخارجية للدولة وفقا لمجالها الجغرافي .فهناك دول توجه سياستها الخارجية نحو مجالها الإقليمي ولا تعطي أي اهتمام للقضايا البعيدة عن إقليمها. [3]

[1] – وهيبة دالع،**مرجع سابق**.ص22

[2] –وهيبة دالع،**مرجع سابق**.ص21

[3]– محمد السيد سليم،**مرجع سابق**.ص37

من أهم أمثلة الدول التي تنتهج هذا التوجه، جمهورية مصر العربية ، فالمجال الرئيسي لسياستها الخارجية هو الشرق الأوسط، كذالك السياسة الخارجية للبرازيل تجاه أمريكا اللاتينية والسياسة الخارجية التركية في فترة تسعينيات القرن الماضي تجاه دول أسيا الوسطى والقوقاز .

وهذا التوجه تصاحبه صورة هامة للدور الوطني الذي تقدمه الدولة لذاتها ، وهو دور الزعيم الإقليمي ، بحيث تقوم به الدول التي تمتلك إمكانيات كبيرة ومتنوعة مقارنة بالدول الأخرى في منطقتها مما يجعل منها قوة إقليمية ذات مسؤوليات خاصة تستثمر الدولة هذه الإمكانيات للقيام بدور نشط على الصعيد الإقليمي [1].من أهم الدول التي تلعب هذا الدور وتبحث عنه كل من تركيا وإيران،فكل منهما تسعى إلى التأثير في قضايا الشرق الأوسط.

يقابل التوجه الإقليمي التوجه العالمي ، بحيث توجه الدولة في هذه الحال سياستها الخارجية نحو وحدات دولية خارج إقليمها ، فاهتمامات هذه الدول موزعة على شتى دول العالم ، كما أنها تشمل أقاليم العالم[2]. ومن أمثلة الدول ذات هذا التوجه، الولايات المتحدة الأمريكية خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فهي توجه سياستها الخارجية تجاه مناطق عدة من العالم ، فسياستها نشطة في الشرق الأوسط وإفريقيا واسيا وارويا.

يصاحب هذا التوجه العالمي صورة هامة للدور الوطني الذي تقدمه الدول في سياستها الخارجية وهو دور زعيم تيار أو اتجاه دولي عام .حيث أن لهذه الدول دورا قياديا خاصة على الصعيد الدولي وعادة ما يعكس ذالك وجود عقيدة معية لدى الدولة وإمكانيات كبيرة تسمح لها بتحقيق هذا الدور. كما هو الحال بالنسبة السياسة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب. بالإضافة إلى سياسة نشرها للقيم الغربية كالديمقراطية والتي من خلالها تشن عدة حروب باسمها لإسقاط أنظمة تراها تهدد مصالحها القومية، كاحتلالها للعراق وتدخلها في السودان والصومال .[3]

2_ توجه إقرار أو تغيير العلاقات الدولية الراهنة :

يميز هذا التصنيف بين توجه سياسة خارجية يسعى لإقرار النمط الراهن للعلاقات الدولية وبين توجه سياسة خارجية يسعى إلى تغيير النمط الراهن للعلاقات الدولية إلى نمط مثالي متصور . وتوجه

[1] – ناصيف يوسف حتي،**مرجع سابق**.ص173

[2] – محمد السيد سليم،**مرجع سابق**.ص38

[3] – ناصيف يوسف حتي،**مرجع سابق**.ص174

الإقرار أو التغيير في العلاقات الدولية الراهنة لا ينصرف فقط إلى القضايا الإقليمية، بل يشمل كل القضايا الدولية شتى أنحاء المعمورة. ونتيجة لاتساع إنتشار هذا التوجه (الإقرار التغيير) تتغير بعض معطيات الواقع الدولي ، كنمط التحالفات الدولية ، وهيكل التعامل الاقتصادي الدولي ، وعلاقات القوى الدولية.[1]

من أهم السياسات التي تساهم في تحقيق إقرار الوضع القائم إلى حد ما، سياستي الحياد وعدم الانحياز.

وهاتين السياستين اعتمدتهما الدول المستقلة عن القطبين المتصارعين أثناء الحرب الباردة .وهما تكسبان الدول دور المستقل النشط، حيث تكتسب الدولة المحايدة وغير المنحازة مصداقية عند الجميع ، وبالتالي تستطيع أن توظف ذالك في خدمة السلام والاستقرار الدوليين وابرز مثال على هذا التوجه مملكة النمسا.[2]

أما السياسات التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن في العلاقات الدولية هي سياسة الأحلاف والتكتلات الدولية بحيث كل حلف يسعى إلى احتواء اكبر عدد من الدول لتأييده للسيطرة على المواقع الحيوية وبالتالي يمنع الحلف الضد من تقوية دفاعاته[3] ، مما يسهل السيطرة عليه والغائه، هذا ما حصل بالفعل خلال الحرب الباردة بين حلف الناتو ووارسو ، حيث زال الأخير بسقوط الاتحاد السوفياتي ..

3- التوجه التدخلي واللاتدخلي : إذا كان التوجهين السابقين صنفا وفقا لأهداف الدولة من خلال سياستها الخارجية ، فان هذا التوجه يصنف السياسة الخارجية من خلال الأدوات التي تتبعها الدولة في تنفيذ سياستها .بمعنى إلى أي حد توظف الوحدة الدولية أدوات تدخلية للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى.

يذهب التوجه التدخلي إلى سعي الوحدة الدولية للتأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى وتوجيهها بالتأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها [4].

---

[1]- محمد السيد سليم،**مرجع سابق**.ص38

[2] - ناصيف يوسف حتي،**مرجع سابق**.ص174

[3] - المرجع نفسه، نفس الصفحة

[4] - محمد السيد سليم،**مرجع سابق**.ص38

وهذا التوجه تعتمده في غالب الأحيان الدول الكبرى والتي تبحث دوما عن النفوذ وتسعى للمحافظة على مصالحها القومية خارج إقليمها . ومن ابرز الدول التي تنتهج هذا التوجه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية ، وفرنسا في دول البحيرات الكبرى، وروسيا في دول البلقان ومنطقة القوقاز. أما بالنسبة للدول العربية فمن ابرز الدول التي انتهجت التوجه التدخلي نجد سوريا تجاه لبنان تدخلها ذروته في الفترة السابقة لاغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري عام 2005، إلا أن هذا التدخل عرف بعض التراجع في الخمس سنوات الأخيرة ، خاصة بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان.

أما التوجه اللا تدخلي ، فإنه قد يحاول أيضا التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى ولكن بدون تدخل في تركيب السلطة السياسية. وهذا التوجه تنتهجه في غالب الأحيان دول ذات سياسة خارجية متوازنة ، حيث تسعى إلى تحقيق الحد الأدنى من مصالحها دون اللجوء إلى التدخل ، وهذه الدول تعتمد على الاتفاقيات الرسمية. ومن أبرز الدول التي تنتهج التوجه اللا تدخلي،سياسة الجزائر تجاه الدول العربية، والسياسة التركية تجاه الشرق الأوسط في العقد السابق (2000-2010).[1]

إن الحديث عن هذه التوجهات الثلاثة للسياسة الخارجية كل على حدا ، لا يعني أن انتهاج الدولة لأحدها يمنعها من انتهاج الأخر، فمن الممكن تصور تداخل الأنماط الثلاثة لتوجهات السياسة الخارجية للوحدة الدولية في توجه عالمي قوامه إقرار الوضع الراهن بشكل تدخلي.

المبحث الثاني: دراسة حول منطقة الشرق الأوسط

لقد اكتنف مصطلح الشرق الأوسط غموضا كبيرا و إختلاف في تعريف حدوده منذ ظهوره و إلى غاية الوقت الراهن ، وعلى هذا الأساس سيتم تخصيص هذا المبحث لدراسة مصطلح الشرق الأوسط و المنطقة التي يشير إليها بالتفصيل ، عن طريق تناول التطور التاريخي للمصطلح و الإطار الجغرافي للمنطقة التي يشير إليها المصطلح و أهميتها

المطلب الأول:التطور التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط

على الرغم من أن البدايات الأولى لمفهوم الشرق الأوسط قد كانت عن طريق البرتغاليين ، إلا أن

[1] – محمد السيد سليم ،**نفس المرجع**،ص39

ذيوعه قد جاء نتاج الفكر الغربي الإستعماري و بعده بعدة قرون أين إرتبط بتطور الفكر الإستراتيجي الإنجليزي . و قد كان أول إستخدام المصطلح الشرق الأوسط من قبل الكاتب الأمريكي "ألفريد ماهان" المتخصص في الإستراتيجية البحرية و قد كان هذا عام 1902 م.[1]

وقد جاء إستخدام "ماهان" لعبارة الشرق الأوسط على إثر مناقشته للإستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي بإيران و المشروع الألماني الذي إستهدف إنشاء خط السكك الحديدية بين برلين و بغداد . أين استخدم مصطلح الشرق الأوسط للإشارة إلى المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي[2].

وقد كتب "فالنتاين شيرول" أحد مراسلي التايمز البريطانية بنفس العام مجموعة من المقالات تتعرض إلى المسألة الشرق أوسطية و التي تم إصدارها عام 1903 م في شكل كتاب ، بحيث ركز "شيرول" على المقومات الإستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة و التي تعتبر بالنسبة لبريطانيا ذات أهمية بالغة في تأمين الدفاع عن مستعمراتها في الهند ، ليصدر فيما بعد كتاب هاملتون عام 1909م الذي حمل عنوان مسائل الشرق الأوسط ،أما عام 1911م فقد إستخدم "اللورد كيرزون" حاكم الهند في تلك الفترة مصطلح الشرق الأوسط ليشير به إلى تركيا و الخليج العربي و إيران و مناطق بآسيا بإعتبارها تمثل طريقا إلى الهند .

لكن الجدير بالذكر أن مصطلح الشرق الأوسط و إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى كان يطلق على المنطقة الواقعة بين الشرق الأدنى الذي يشير الى الدولة العثمانية و الشرق الأقصى الذي يشير الى الصين، أما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى فقد أشرف "تشرشل" (وزير المستعمرات البريطاني) في تلك الفترة على إنشاء إدارة سميت ب (إدارة الشرق الأوسط و التي تم تأسيسها للإشراف على إدارة شؤون العراق وفلسطين و شرق الأردن عام 1921م).

ليتبعها فيما بعد إدماج قيادة الشرق الأوسط للقوات الجوية الملكية البريطانية التي كان مقرها العراق مع قيادة القوات البريطانية في مصر مع إحتفاظ القيادة الجديدة بإسم قيادة الشرق الأوسط، و على إثر هذا الإجراء إنتشر إستخدام مفهوم الشرق الأوسط، وقد تم تأكيد إستخدام مصطلح و مفهوم الشرق الأوسط بعد نشوب الحرب العالمية الثانية و خصوصا عند إنشاء مركز تموين الشرق الأوسط

[1] – محمد علي حوات،**مفهوم الشرق الاوسطيةوتاثيرها على الامن القومي العربي**.القاهرة:مدبولي،2002،ص14

[2] – ممدوح محمود مصطفى منصور،**الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط**. مكتبة مدبولي:ص39

و قيادة الشرق الأوسط التي كانت تشرف على مساحة غير محددة تزداد و تقل تبعا لتطورات الحرب[1] .

ومن خلال تحليل المعطيات التي تم عرضها حول التطور التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط يتضح أنه مصطلح ذو ابعاد سياسية أكثر منها جغرافية حيث لطالما كانت مصالح القوى الكبرى عبر العصور هي المحدد الفعلي لحدوده و يتضح هذا بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت مشاريع تستهدف القضاء على خصوصية المنطقة العربية بإسم الشرق الأوسط لخلق شرعية التواجد لبعض الكيانات الجديدة و بدرجة خاصة إسرائيل.

المطلب الثاني : الإطار الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط

إن وضع تحديد دقيق لحدود منطقة الشرق الأوسط جغرافيا هو أمر بالغ الصعوبة ، لأن التحديد الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط كان و مازال خاضعا لأيديولوجية المصلحة منذ بدء الحركة الاستعمارية

الغربية و إلى غاية الوقت الراهن كون هذا المصطلح سياسي و لا علاقة له بالجانب الجغرافي . و تقديم ضبط الحدود منطقة الشرق الأوسط لا يتأتى إلا بعرض أهم التعاريف التي قدمت لهذه المنطقة و حاولت ضبط حدودها بعد الحرب العالمية الثانية ، مع الإشارة أن جل هذه التعاريف المقدمة لضبط حدود المنطقة هي انعكاس لأهداف و مصالح سياسات معينة ،يقدم "لنشوفسكي" تحديدا لمنطقة الشرق الأوسط من خلال تعريفه لها على أساس أنها المنطقة الممتدة من أفغانستان شرقا إلى مصر غربا مستثنيا دول المغرب العربي . وقد قدم مجموعة من المزايا المشتركة بين دول هذه المنطقة و من أهمها:

- تشارك في تحقيق هدف واحد وهو تصفية الإستعمار.
- ترتبط بدين واحد وهو الإسلام.
- ذات تاريخ مشترك
- منتج أساسي للنفط
- فيها أهم الممرات المائية بالعالم.

[1] – ممدوح محمود مصطفى منصور،**مرجع سابق**.ص40

– تدخل في صراع محير وهو (الصراع العربي الإسرائيلي).

كما يقدم "لونارد بوندور" تحديدا أخر أكثر دقة بالمقارنة بالتحديد السابق و بانه المنطقة الممتدة من ليبيا وصولا إلى إيران بالإضافة إلى بعض المناطق الهامشية التي تضم كل من أفغانستان و پاكستان و دول المغرب العربي و منطقة مركزية تضم دول المشرق العربي و إسرائيل .[1]

أما كانتوري و سيجل فقد فقدما تقسيما شبيها بتقسيم لونارد بوندور و لكن الإختلاف يكمن في تحديد الدول التي تدخل ضمن نطاق دول المركز و الدول الهامشية أو الخارجية ، حيث يقسم "كانتوري"و "سيجل" المنطقة إلى مصر و العراق وسوريا ولبنان و الأردن و شبه الجزيرة العربية و السودان و هي تشكل مركز المنطقة ، بالإضافة إلى فلسطين و تركيا و إيران و أفغانستان وهي تشكل الحدود الخارجية للمنطقة.

تعرف دائرة المعارف الأمريكية الشرق الأوسط بأنه المنطقة التي تمتد حدودها من مصر إلى إيران و من تركيا إلى اليمن شاملة الدول التالية : البحرين – قبرص – مصر – إيران – العراق – إسرائيل – الأردن – الكويت – لبنان – سلطنة عمان – قطر – السعودية – السودان – سوريا – تركيا – الإمارات العربية المتحدة – اليمن .[2]

أما التعريف الإنجليزي لمنطقة الشرق الأوسط فهو يضيف على التعريف السابق بعض الدول التي إستثناها تعريف دائرة المعارف الأمريكية وهي أفغانستان و پاكستان و بعض المناطق من روسيا ، أما المستشرق البريطاني "برنارد لويس" فيضيف جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية إلى حدود الشرق الأوسط ،و نظرا للتطورات التي شهدتها المنظومة الدولية بتغير التوازنات العالمية خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة ، فقد شهد الشرق الأوسط تغيرات من الناحية المقاهيمية ، في عام 1989م قدمت الوكالة الدولية تعريفا قامت من خلاله بضبط حدود الشرق الأوسط ، على أساس أنه المنطقة الممتدة من ليبيا غربا إلى إيران شرقا و من سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا.[3]

ومن خلال ما تم عرضه من تعاريف لمنطقة الشرق الأوسط يتضح أن تقديم ضبط دقيق لهذه المنطقة أمر بالغ الصعوبة كما سبق و أن تم الإشارة إلى هذا ، كون مصطلح الشرق الأوسط مصطلح سياسي مطاط لا علاقة له بالجغرافيا يتأثر بمصالح و إستراتيجيات القوى الكبرى في كل فترة زمنية ،

[1] –محمد علي حوات،**مرجع سابق**.ص22

[2] –نفس المرجع،ص24

[3] –نفس المرجع ،نفس الصفحة

و بالتالي و لأن هذه الدراسة تدور حول الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الممتدة من 2002 م إلى 2014 م فإن التعريف و التحديد الجغرافي الذي يجب إعتماده هو التحديد التركي للمنطقة الذي تعتمدها النخب الحاكمة في تركيا خصوصا منذ عام 2002.

ومن أهم السياسيين الأتراك الذين تطرقوا إلى دراسة الشرق الأوسط كان أستاذ السياسة الخارجية التركية و مهندسها "أحمد داوود أوغلوا" من خلال كتابه "العمق الإستراتيجي" الذي عالج فيه مصطلح الشرق الأوسط بدقة و أوضح بأنه مصطلح ذو صبغة جيو ثقافية و حسبه فان الشرق الأوسط في شكله الضيق يمتد من مصر إلى إيران ، أما في أوسع أشكاله فهو يشمل المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى حوض الجانج هنا يشير إلى التحديد الذي تم تقديمه في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير.

و يؤكد هنا "أحمد داوود أوغلوا" أن المصطلح يشمل مناطق تشترك في مجموعة من الخصائص الطبيعية بحيث تشترك في المناخ الصحراوي ، وخصائص إقتصادية باعتبار أن كل دول هذه المنطقة دول نفطية و خصائص تاريخية و دينية على إعتبار أن دول هذه المنطقة تشترك في الديانة الإسلامية.[1]

المطلب الثالث : أهمية منطقة الشرق الأوسط

تمتلك منطقة الشرق الأوسط أهمية إستراتيجية و إقتصادية كبيرة ، فعلى المستوى الإستراتيجي فإن منطقة الشرق الأوسط تحتل موقعا وسطا بين قارات العالم الثلاث أوروبا و آسيا و إفريقيا ، ما يجعلها حلقة وصل بين هذه القارات و جسرا لتظل اليد العاملة البشرية و المواد الأولية اللازمة للصناعة .[2]

و السبب الأكبر في أهمية منطقة الشرق الأوسط هو أنه تتركز بها خمسة من أهم المعابر العالمية و هي مضيق إسطنبول بتركيا (البوسفور) و مضيق قلعة تشاتاق و قناة السويس إضافة إلى مضيق عدن و مضيق هرمز و مضيق جبل طارق ، و تمتاز هذه المنطقة أيضا بخصائص جيو – إقتصادية جعلت منها ذات أهمية كبيرة و خصوصا في أجندات القوى العالمية الكبرى ، بحيث أصبحت

[1] – أحمد داوود أوغلو،**العمق الاستراتيجي"موق تركيا في الساحة الدولية"**.تر: محمد جابر ثلجي،طارق عبد الجليل.الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات،2011،ص358

[2] – علي فايز يوسف الدلابيح،**توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الإحتلال الأمريكي للعراق2003–2011**. مذكرة ماجستر،(جامعة الشرق الأوسط،كلية الآداب والعلوم،قسم العلوم السياسية،2011)،ص28 .

تشغل منطقة الشرق الأوسط حيزا كبيرا ضمن إستراتيجيات هذه القوي ، ومما زاد من أهمية المنطقة إقتصاديا هو إكتشاف الطاقة بها (البترول و الغاز الطبيعي).[1]

1- البترول : لقد تضاعف إهتمام القوى الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط منذ إكتشاف البترول لأول مرة عام 1908 م بإيران مما كان سببا في إرتفاع وتيرة التنافس و الصراع بين تلك القوى من أجل السيطرة على آبار النفط الموجودة بالمنطقة ، و قد إزداد إهتمام الدول الكبرى بنفط الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كنتيجة مباشرة لمشروع مارشال من أجل إعادة اعمار و ترميم أوروبا على خلفية الدمار الذي أصابها بالحرب العالمية الثانية .

كما وجدت منطقة الشرق الأوسط إهتماما كبيرا ضمن إستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة صراعها مع الإتحاد السوفيتي في الحرب الباردة ، أين إتبعت الولايات المتحدة إستراتيجية قوامها إقامة حزام من الأحلاف يمتد من أوروبا إلى غاية باكستان لمواجهة الإتحاد السوفيتي للحد من تقدمه نحو منطقة الشرق الأوسط ، التي تعتبر وفق الإستراتيجية الأمريكية في تلك الفترة منطقة محرمة عن الإتحاد السوفياتي.[2]

و حسب التقرير الإحصائي السنوي الصادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) سنة 2019م ، فإن من بين الدول في منطقة الشرق الأوسط التي تحوي على أكبر احتياطي للنفط بالمنطقة يوجد من بينها أربع دول عربية وهي :

- المملكة العربية السعودية 265.8 مليار برميل ما يعادل 20.56 % من إحتياط النفط العالمي.
- العراق 145.3 مليار برميل ما يعادل 11.45 % من إحتياط النفط العالمي .
- الكويت 101.5 مليار برميل ما يعادل 7.85 % من إحتياط النفط العالمي .
- الإمارات العربية المتحدة 97.8مليار برميل ما يعادل 7.56 % من إحتياط النفط العالمي .[3]

---

[1] -أحمد داوود أوغلو،**مرجع سابق**.ص360

[2] - علي فايز يوسف الدلابيح،**مرجع سابق**.ص24

[3] - **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، " التقرير الإحصائي السنوي 2019"، متحصل عليه من موقع :**
http://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report تاريخ دخول الموقع:2020/08/26

و بالتالي فان النفط المتواجد بمنطقة الشرق الأوسط هو أكبر جواب على ما تشهده منطقة الشرق الأوسط منذ أحداث 2001/ 09 / 11 م ، والغزو الأمريكي لأفغانستان و العراق تحت عطاء الحرب على الإرهاب و نشر الديمقراطية بينما كان الهدف الأساسي هو خيزات منطقة الشرق الأوسط و خصوصا النفط.

2- الغاز الطبيعي: لقد إكتسب الغاز الطبيعي أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة من جانب عديد الدول ، ما جعل هذه الأخيرة تدخل في علاقات متشابكة مع بعضها سواء مع تلك الدول التي تحتوي على هذا المصدر الطاقوي أو مع الدول التي ستكون معبرا الأنابيب الغاز. و تتجلى الأهمية الكبيرة للغاز الطبيعي ، في أنه تحول مؤخرا إلى وقود للنزاعات في مختلف أقطار العالم و خصوصا بمنطقة الشرق الأوسط،حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط أحد أهم المناطق الغنية بالغاز الطبيعي حيث تحوي إحتياطي يقدر بنحو 54.8 تريليون م مكعب ، أي ما يوازي 29.1 % من الاحتياطي العالمي . و يبلغ الإنتاج السنوي للشرق الأوسط من الغاز الطبيعي نحو 21.2 مليون برميل في اليوم ، ما يوازي 29.4 % من الإنتاج العالمي.[1]

و سبب تزايد إهتمام القوى الكبرى بالغاز الطبيعي المتواجد في الشرق الأوسط هو أولا: تراجع إحتياطات النفط و ثانيا بإعتبار الغاز طاقة بديلة للنفط و أقل ضررا بالبيئة مقارنة به . بالإضافة إلى هذا كله فقد صدر تقرير عن وزارة الطاقة الأمريكية يكشف بان إستهلاك العالم من الغاز الطبيعي سيزيد بنسبة % 57 بحلول عام 2025م ، ما قد يترتب عليه نقص كبير في الكميات المعروضة و إرتفاعات متواصلة في الأسعار ، و هذا سيترتب عليه مزيد من التنافس و الصراع من أجل الحصول على الطاقة و سيكون الشرق الأوسط هو قلب هذا الصراع.[2]

إذ أن أهم خلفيات الصراع في سوريا تعود إلى الغاز الطبيعي نظرا لتصادم مشروعين للغاز الطبيعي ، المشروع القطري المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الذي يقوم على نقل الغاز القطري إلى أوروبا عبر حمص بسوريا و هو الذي سيمنح كل من تركها و إسرائيل امتيازات إستراتيجية في معادلة تجارة الغاز العالمية بالإضافة إلى حاجتهما الشديدة لهذا المصدر الطاقوي ، أما المشروع الثاني فهو

[1] -الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط،متحصل عليه من موقع:https://democraticac.de/?p=55783 تاريخ الاطلاع:2020/08/22

[2] -الطاقة محرك الصراع في منطقة الشرق الاوسط واسيا،متحصل عليه من موقع: .https://alarab.co.uk تاريخ الطلاع:2020/08/31

المشروع الإيراني الذي يقوم على مد أنهوب من إيران إلى حمص بسوريا عمر العراق ليتفرع إلى كل من اللاذقية (سوريا) و طرابلس (لبنان).[1]

وتؤكد الباحثة بسمة ماجد حمزة بمركز حمورابي للدراسات قائلة :

'... الصراعات المشتعلة اليوم و خصوصا بسوريا و إن بدت في ظاهرها صراعا عسكريا وسياسيا ،

فإنها بالأصل صراع من أجل النفط و الغاز الطبيعي..."[2]

و بالتالي فان كل هذه المقومات إنطلاقا من الموقع الجير إستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط إضافة إلى ما تتمتع به هذه المنطقة من خصائص ذات بعد إقتصادي ، تجعل من هذه المنطقة ذات أهمية بالغة في معادلات العديد من القوى الدولية و الإقليمية

[1] – الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط،متحصل عليه من موقع:https://democraticac.de/?p=55783 تاريخ الاطلاع:2020/08/22

[2] – الطاقة محرك الصراع في منطقة الشرق الاوسط واسيا،متحصل عليه من موقع: .https://alarab.co.uk تاريخ الطلاع:2020/08/31

الفصل الثاني:العوامل المفسرة لتوجهات السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط (2011–2019)

الفصل الثاني:العوامل المفسرة لتوجهات السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط(2011-2019)

المبحث الأول:محددات السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط

تحكم السياسة الخارجية التركية عدة محددات متباينة أثرت على طبيعتها وتوجهاتها كما ساهمت في تبلورها بوضوح سواء نحو التفاعل السلبي مع القضايا الإقليمية والدولية، أو بالتفاعل الإيجابي والذي طبعها من مرحلة إلى أخرى تجاه العديد من الدول ومن بينها الدول العربية ودول المشرق العربي بالخصوص.وأهم هذه المحددات

المطلب الأول: المحددات الداخلية

يعتبر توفر الدول على موارد طبيعية وافرة وحجم إقليم كبير ووجودها في موقع جغرافي متميز واستراتيجي، بالإضافة إلى المقدرات الوطنية الأخرى (الإمكانات الاقتصادية والبشرية والعسكرية) ، عاملا كافيا لقوة الدولة و يمكنها من القيام بدور فاعل في النسق الدولي.[1]

1-الموقع الجيوستراتيجي: وقد لعب الموقع الجغرافي الجوستراتيجي لتركيا دورا مهما في تبلور سياستها الخارجية عبر عدة قرون ويتغير الأوضاع الدولية،تبلغ مساحة تركيا حوالي 780567كم ، ويبلغ طول حدودها 2753كم ، وتتوفر على سواحل بطول 8333كم ، كما يتمتع موقعها ببعض المميزات التي لعبت ولا تزال تلعب دورا كبيرا في العلاقات الدولية كمضايق البوسفور والدردنيل التي تربط مياه البحر الأسود بمياه البحر المتوسط عبر بحر مرمره ،وتفصل طرف أوروبا في جنوبها الشرقي عن طرف أسيا الغربي، وتركيا قسمان، الأول في آسيا الغربية، ويحده البحر الاسود وأرمينيا شمالا والمضايق وبحر مرمره وبحر ايجة غربا وسوريا (877كم) والبحر التوسط والعراق (330كم) جنوبا وإيران (454كم) شرقا ويقع القسم الثاني في أوروبا وتحده من جهة اليابسة أراضي اليونان وبلغاريا (269كم) ومن الغرب بحار

[1]-لويد جونسن،**مرجع سابق**.ص244

ايجة، مزمزه والأسود.[1] فالموقع الجغرافي المتميز لتركيا جعلها تقوم بدور فاعل أثناء الحرب الباردة، كما خولها بالقيام بدور فعال في حرب الخليج الثانية.

كما كان لها موقف مهم من الحرب على العراق. والخريطة التالية توضح حدود تركيا مع جيرانها:

شكل (1):خريطة توضيح الموقع الجغرافي الهام لتركيا وحدودها مع دول المشرق العربي

2-الموارد المائية: تعتبر المياه أحد المحددات الأساسية للسياسة الخارجية للدول خاصة في العصر الحالي، وذلك لما تمتلكه الدولة من قوة عند توفرها على منابع الأنهار بالإضافة إلى شاطئها مع البحار والمحيطات وتوفرها على مضايق إقليمية ودولية.وكل هذه العناصر توفر للدولة قوة تجعلها تتبنى سياسة خارجية مميزة وفاعلة.

كما ساهمت الموارد المائية في توجيه السياسة الخارجية التركية وذالك لأن تركيا تعتبر من أغنى دول العالم بالموارد المائية ، مما جعلها تستخدم هذه الموارد كورقة ضغط على الدول العربية المجاورة لها والتي لديها معها أنهار مشتركة بهدف إضعاف هذه الدول وإذعانها لما يخدم المصالح التركية ويحقق أهدافها ، وهذا

[1] – عبد الوهاب الكيلاني،**موسوعة السياسة**.ج1،بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1985،ص709

ما جعل العلاقات التركية مع سوريا والعراق تتميز بالتوتر منذ أواخر الثمانينات ، وازدادت حدة هذا التوتر عندما لجأت تركيا خلافا للاتفاق المعقود بينها وبين كل من العراق وسوريا عام 1946"، إلى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول، وتعتبر عملية تحكم تركيا في الموارد المائية لنهري دجلة والفرات من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية تجاه كل من سوريا والعراق ولازالت تركيا تصرح بين الحين والأخر بأن هذين النهرين هما نهران تركيان فرئيس الحكومة الأسبق للجمهورية التركية السيد سليمان ديميرل صرح في مايو ايار 1990،[1]أن لتركيا السيادة التامة على مواردها المائية ولا يجب أن تخلق السدود التي تشيدها على نهري دجلة والفرات أي مشكلة دولية. ويجب أن يدرك الجميع أن نهري دجلة والفرات هما نهران تركيان حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي"

هذا التصريح أكد على أهمية الموارد المائية في السياسة الخارجية التركية وذالك من خلال استغلالها للضغط على سوريا والعراق ومساومتهما خاصة فيما تعلق باتهامها لسوريا ولبنان بدعمهما لقيادات حزب العمال الكردستاني (pkk) المتمرد .وبالتالي عملت تركيا على تسييس هذه الثروة الطبيعية فيما يخدم مصالحها لتحقيق أهدافها المستقبلية.

يمكن حصر أهداف هذا التسييس في النقاط التالية :[2]

أـ استخدام المياه كورقة ضغط ضد سوريا ما يفضي إلى إضعافها واستجابتها المطالب الكيان الصهيوني بشأن القضية الفلسطينية ولبنان والأراضي السورية المحتلة لينسجم ذالك مع الاتفاق الأمني والعسكري بين تركيا وإسرائيل والذي يرمي إلى خلق محور استراتيجي واقتصادي شرق أوسطي ، وبما يتلاءم مع مصالحهما في المنطقة.

ب– استخدام الموارد المائية كورقة ابتزاز ضد دول الجوار النفطية وخاصة العراق لتحقيق هدفها الاستراتيجي المعلن في معادلة المياه–النقط فضلا عن الحصول على النفط الخليجي، مستغلة بذالك قلة الموارد المائية في تلك الدول.

[1] –عوني عبد الرحمان السبعاوي،عبد لجبار مصطفى النعيمي،**العلاقات الخليجية التركية(معطيات الواقع وأفاق المستقبل)**.مجلة دراسات استراتيجية:العدد2000،43،ص49 .

[2] –محمد الصالح العجيلي،**متغير المياه في العلاقات التركية العربية**. مجلة الفكر السياسي:العدد2000،08،ص258.

ج- رغبة تركيا بأن تصبح قوة إقليمية فاعلة في المنطقة ، وكذلك لإنعاش اقتصادها المتدهور في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وبتلك السياسة المائية تحسن الاقتصاد التركي بعد إقامة مشروعات

التعاون الإقليمي حيث اقترحت مشاركة الكيان الصهيوني في هذه المشاريع وربطه بتحقيق السلام في المنطقة.

د- تحقيق الإستراتيجية المشتركة بين تركيا وإسرائيل والتي تقضي باستغلال المسألة المائية لتهديد الأمن المائي العربي وفقا لتصورات وخطط إسرائيلية هيأت مكانة خاصة لتركيا في إطار عدة مشاريع إقليمية ، كمشروع الشرق أوسطية،[1] ومشروع الشراكة الأورومتوسطية ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط وذالك لربط إسرائيل بالدول العربية عبر تركيا سواء استعملت تركيا المسألة المائية كورقة ضغط على العرب أو استعملتها كورقة تعاونية تدخل بها إسرائيل في حالة تطبيع غير مباشر مع الدول العربية

كما أن الموارد المائية التركية في بداية التسعينات ساهمت بشكل كبير في حل مشكلة نقص المياه في إسرائيل وذالك على حساب القضايا العربية المركزية، وأهم مشروع مياه قدمته تركيا هو مشروع مياه السلام الذي يهدف إلى نقل نحو ستة ملايين متر مكعب يوميا من مياه نهري سيحان وجيحان التركيان عبر أنبوبين إلى دول الخليج وسوريا والأردن والضفة الغربية وإسرائيل ، ويبلغ طولهما نحو خمسة الاف كيلومتر، هذا المشروع يهدف إلى بيع المياه إلى الدول العربية المجاورة مقابل حصول تركيا على مكاسب في هيئة نفط خام وغاز طبيعي بأسعار تفضيلية وقروض واستثمارات عربية وخليجية ميسرة. أما بالنسبة لإسرائيل فإنها تقدم صفقات أسلحة مناسبة لتركيا كما تدعمها بالتقنيات العالية والخبراء العسكريين لتحديث الجيش التركي على جميع الأصعدة.

3_المقدرات الاقتصادية: تتميز تركيا باقتصاد قوي وذالك منذ منتصف التسعينات ، واحتلت منذ 2002 المرتبة السادسة عشر عالميا وبلغ الدخل القومي الإجمالي 410 بليون دولار وساهمت في التجارة العالمية ب6كمليار دولار ، كما انه يعد اكبر اقتصاد في البلقان والشرق الأوسط.[2]

[1] - محمد الصالح العجيلي ،**نفس المرجع السابق**.ص264

[2] - شفيعة حداد،**مرجع سابق**.ص16

حيث أفادت هيئة الإحصاء التركية أن الاقتصاد التركي حقق خلال العام الماضي 2018 نمواً بنسبة 2.6.% وأشارت المعطيات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي خلال 2018 زاد بنسبة 19.1%، وبلغت قيمته الإجمالية 3 تريليونات و700 مليار و989 مليون ليرة تركية.وحسب معطيات الهيئة فإن الاقتصاد التركي شهد في الربع الأخير من العام الماضي انكماشاً بنسبة 3 %وأضافت المعطيات أن القيمة المضافة لقطاع الزراعة ارتفعت خلال العام المنصرم بنسبة 1.3%، ، وقطاع الخدمات بنسبة 5.6.%وبلغ متوسط دخل الفرد بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي 45 ألفاً و463 ليرة تركية ما يقابل 9 آلاف و632 دولاراً أمريكياً.واستمر انخفاض معدل التضخم وقابلها زيادة متسارعة في حجم الاستثمارات ،وبفضل هذه المكانة الاقتصادية التي بلغتها انتهجت سياسة خارجية فعالة ومنفتحة على جميع الدول.

4_هوية النخب السياسية الحاكمة:

لطالما كانت مسالة الهوية مثار جدل كبير بين النخب في المجتمع التركي خاصة بعد عودة التيار الإسلامي إلى الحياة السياسية في تركيا منذ ثمانينات القرن الماضي، وكان للصراع بين النخب الإسلامية والنخب العلمانية (الجيش) انعكاس واضح على السياسة الخارجية التركية. فالعلمانيون ومنذ تأسيس الجمهورية التركية 1923 أبحروا بتركيا إلى الشاطئ الأوروبي والغربي على العموم مبتعدين بها عن المرفأ الشرقي الإسلامي على وجه الخصوص الذي رست فيه أكثر من أربعة قرون.

واشتد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين في منتصف التسعينات عندما أعلن نجم الدين اربكان زعيم التيار الإسلامي في تركيا في أول تصريحاته بعد توليه رئاسة الحكومة التركية عام 1997، أن حكومته ستدعم علاقاتها بالدول الإسلامية ،ووعد بتحسين العلاقات مع كل من إيران وسوريا وليبيا وانه سيقوم بمراجعة الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي، وإجراء تعديلات في التقاق الاتحاد الجمركي مع أوروبا . وبانه سيطالب برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وانهاء عمل قوات المطرقة الأمريكية البريطانية الفرنسية في شمال العراق ، معتبرا أنها قوات صليبية هدفها تقسيم العراق والإضرار بالمصلحة التركية بإقامة دولة كردية. [1]

[1] –رضا هلال،السيف **والهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي**.بيروت:دار الشروق للنشر ولتوزيع،1999،ص166

وتعتبر الهوية محددا أساسيا في السياسة الخارجية التركية ،واتضح ذلك بشكل لا يمكن الشك فيه بعد صعود حزب العدالة والتنمية وتوليه الحكم ،إذ تحولت السياسة الخارجية التركية من توجه واحد نحو الغرب إلى توجه متعدد الأبعاد نحو الدول الإسلامية والعربية ودول آسيا الوسطى والقوقاز .

_المقدرات العسكرية:

تتوفر تركيا على ثاني اكبر جيش في حلف شمال الأطلسي، ويعتبر من أقوى الجيوش حجما وكفاءة ،وتقدر القوة العددية للقوات المسلحة التركية ب 700. 206 .1 جندي منهم 639 الف من القوات العاملة و 387الف في الاحتياطي و180 الف من القوات شبه عسكرية (درك وحرس وطني) و 30الف جندي في قبرص الشمالية، واكتسب تركيا هذه القوة العسكرية المميزة اثر تحالفها الاستراتيجي مع الولايات الأمريكية وإسرائيل خاصة خلال فترة الحرب الباردة وما كان لتركيا من دور أساسي في ردع المد الشيوعي إلى الشرق الأوسط. وقد استعملت تركيا جيشها في خدمة سياستها الخارجية خاصة بعد حسم توجهها نحو الغرب ، فانضمت الى الحلف الأطلسي، والذي أصبحت أحد أهم أركانه.[1]

المطلب الثاني: المحددات الخارجية:

_ النظرة السلبية المتبادلة بين العرب والأتراك

وذالك بسبب التأصيل لمبادئ العلمانية في تركيا منذ قيام الجمهورية العلمانية واستبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني، وهذا لم يسر العرب، ما جعلهم ينظرون إليها بشيء من الريبة. بالإضافة إلى التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل (العدو التاريخي للعرب). ومن ناحية الأتراك فإنهم ينظرون إلى العرب على أنهم خانوهم وتأمروا عليهم مع الغرب إبان الحكم العثماني ما أدى إلى تفكيك الإمبراطورية العثمانية 1923م.

إلا أن هذا المحدد ليس ثابت وهو نسبي، إذ يتغير حسب المصالح الوطنية لكلا الطرفين وذلك ما يلاحظ في التغير الواضح في السياسة التركية تجاه القضايا العربية خلال العشر سنوات الأخيرة..[2]

---

[1] – شفيعة حداد،**مرجع سابق**.ص13

[2] – محمدعبد القادر،**تركيا والعرب...المستقبل لا ينفصل عن الماضي**. مقال متحصل عليه من موقع www.islamonlin.net/arabic/politics/index.shtml
تاريخ الاطلاع:2020/05/02

2_ المشاكل الحدودية مع الدول العربية المجاورة :

والمقصود هنا مشكلتان حدوديتان رئيسيتان. الأولى تتمثل في الحدود بين تركيا والعراق حول وضع الموصل والثانية تتمثل بين تركيا وسوريا وتركزت حول منطقة لواء اسكندرونة (هاتاي).

ا–الموصل منذ خسارة تركيا قضية دمج الموصل ضمن أراضيها بحجة أن أكثرية سكانها أكراد أمام المملكة المتحدة المنتدبة على العراق آنذاك بتوقيعها معاهدة التسوية في حزيران /جوان 1926م ودمج الموصل ضمن العراق تحت الانتداب البريطاني ، لازالت مشاعر الندم تطفو على القادة الأتراك منذ ذالك الحين، فقد أشار رئيس الوزراء التركي الأسبق "تور غوت أوزال" في تشرين الثاني/اكتوبر 1986م في معرض النفي القاطع بأن ليس لدى بلاده أي مطامع بخصوص كركوك وأن: "أنقرة باستطاعتها أن تعتمد نهجا أكثر فعالية إذا ما تعرض أمنها للخطر" وهنا الإشارة ضمنيا بالتهديد بالمطالبة بالموصل.[1]

إن مثل هذه الخطابات العنيفة وخاصة عند التدقيق في توقيتها الزمني وظروفها كالحرب بين العراق وإيران، وغزو العراق الكويت وبعده ضرب الحلقاء للعراق وما نتج عن كل ذالك من تفكك للعراق ولو بشكل غير رسمي، إنما تدل على مشاعر الرغبة في التدخل في العراق بعد سقوط نظام حسين بشكل مباشر أو سري، ويتضح ذلك جليا من خلال الزيارات الرسمية لوزراء أتراك لمناطق مختلفة من شمال العراق رغم أن تركيا وقفت الموقف المشرف مقارنة ببعض مواقف الدول العربية تجاه الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

ب– لواء اسكندرونة:(1):حصلت تركيا على لواء اسكندرونة (هاتاي) عبر تسوية عقدتها مع فرنسا التي كانت منتدبة على سوريا، وبموجب هذه الاتفاقية اعترفت فرنسا بأهمية ميناء اسكندرونة لتركيا وبمنفذها الصالح للعمل على ساحل البحر المتوسط، وبذالك دمج إقليم اسكندرونة ضمن أقاليم تركيا سنة 1939 باسم "هاتاي.

[1] – عربي لادمي محمد، **التحول في السياسة الخارجية التكية تجاه العراق،سورياو القضية الفلسطينية**.برلين:ط1،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجيةوالاقتصادية،2017،ص37

رفضت سوريا القبول بخسارة الاسكندرونة، وهذه القضية ولدت لدى القوميون العرب السوريون شعور قوي بالرغبة في استعادة هذا الإقليم ،ويبقى هذا الإقليم يشكل سببا لإستياء العرب من تركيا.[1]

إلا أنه بعد تطور العلاقات التركية السورية وانتقالها إلى مستوى الصداقة والتعاون في بداية القرن الحالي، لم تعد هناك رغبة لدى النخبة الحاكمة في سوريا في إثارة مسألة استرجاع لواء اسكندرونة، وذلك ما ساهم في امتصاص تلك النظرة السلبية المتراكمة تجاه تركيا لدى العرب منذ العقد الثاني من القرن العشرين.

[1] – عربي لادمي محمد، المكان نفسه

– العلاقات التركية الإسرائيلية:

تعتبر العلاقات التركية الإسرائيلية أحد أهم محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول الإسلامية والعربية منها خاصة، وذلك بسبب الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين منذ إعلان قيام دولة إسرائيل. إذ تعتبر تركيا أول من اعترف بإسرائيل في المنطقة عام 1949م مباشرة بعد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بها. ومنذ ذلك الحين عرفت العلاقات التركية الإسرائيلية نوعا من التقارب وصل إلى حد التحالف والتعاون في الكثير من المجالات خاصة قبل مرحلة التسعينات من القرن الماضي وتأصل التحالف في أواخر التسعينات، وكانت البداية منذ توقيع تركيا وإسرائيل الحلف العسكري السري بينهما في شهر أغسطس/اوت 1958م، ردا على قيام الوحدة العربية بين مصر وسوريا (1958-1961)

وأهم ميادين التعاون التركي الإسرائيلي هو الميدان العسكري والأمني . إذ شمل الاتفاق الموقع عام 1958 التعاون الشامل بين المخابرات الإسرائيلية (الموساد) والمخابرات التركية والذي تطور إلى اتفاق ثلاثي باسم " ترايدنت – بانضمام المخابرات الإيرانية (السافك) إلى هذا الاتفاق. وذالك رغم بعض الومضات الايجابية التي اتخذتها تركيا تجاه العرب في بعض المواقف خاصة الحرب الإسرائيلية–العربية 1967 التي أدانت فيها تركيا إسرائيل.

ونظرا لرغبة تركيا في الانفتاح على الغرب والانخراط في المنظومة الأوروبية، بالإضافة إلى مشاكلها مع كل من سوريا والعراق ولبنان فيما يخص قضية الأكراد وتوزيع مياه دجلة والفرات، وطدت علاقاتها مع إسرائيل بشكل كبير خلال تمركز العلمانيون في السلطة وتحكم المؤسسة العسكرية في زمام الأمور في تركيا .فقد وقع الطرفيين اتفاق للتعاون العسكري في 23 فيفري شباط 1996 .وأكد رئيس الوزراء الأسبق نتنياهو في 13ماي أيار 1997 أثناء زيارة وزير الدفاع التركي الإسرائيل على أهمية التعاون العسكري بين البلدين من أجل مواجهة التهديد الإرهابي وتأمين استقرار المنطقة كلها ، وفي آذار/مارس 1996 وقع الطرفان اتفاقية للتجارة الحرة.ثم اتفاق للنقل البري الذي وقع في أنقرة في وايلول/سبتمبر 1997.[1]

[1] –وليد رضوان، **تركيا بين العلمانية و الاسلام في النصف الثاني من القرن العشرين1950–2000م**.بيروت:شركة المطبوعات للنشر والتوزيع،2005،ص299

وفي فترة التسعينات من القرن الماضي كان التوجه التركي للتعاون مع الكيان الصهيوني محددا أساسيا للسياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية والتي كانت تتسم بالتصعيد في أغلب الأحيان وعدم الوضوح. وفي المقابل يرقى التنسيق في العلاقات التركية الأمريكية إلى أعلى مستوياته.

_المؤسسات الإقليمية والدولية :

إن انضمام تركيا للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية واكتسابها فيها مكانة هامة تجعلها تقوم بدور فاعل على مستوى سياستها الخارجية، إذ تنتمي تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (عسكري غربي) و منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أنها أصبحت عضوا مراقبا في التحاد الإفريقي وعضوا مراقبا في جامعة الدول العربية وهذا ساعد تركيا في تحقيق توجهها الجديد في سياستها الخارجية.[1]

المبحث الثاني : السياسة الخارجية التركية اتجاه أهم دوائر الشرق الأوسط (2011 – 2020):

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية إتجاه سوريا.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى السياسة التركية إتجاه سوريا من خلال ثلاث فروع رئيسية و يتطرق الفرع الأول منها إلى السياسية التركية إتجاه سوريا في الفترة ما بين 2002م إلى غاية 2011 م(قبل الربيع العربي) ، أما الفرع الثاني فيتطرق إلى السياسة التركية إتجاه سوريا في الفترة ما بين 2011 م إلى 2020 م حيث سيتم عرض الموقف التركي من تطورات الأحداث في سوريا و كيف تفاعل معها .

كما سيتم التطرق الى التعرف على العوامل الرئيسية التي يحتمل في أنها كانت تقف خلف تغير السياسة التركية إتجاه سوريا بعد إنتقال موجة الحراك العربي المها مقارنة بالسياسة التي اعتمدتها حيال سوريا في الفترة الممتدة من 2002 م إلى غاية 2011م.

[1] –أحمد داوود أوغلو،**مرجع سابق**.ص615

الفرع الأول : السياسة التركية إتجاه سوريا قبل الربيع العربي

لقد إتسمت العلاقات التركية الاسرائيلية بالاضطراب و التوتر طيلة القرن الماضي بسبب بعض القضايا الخلافية مثل قضية **لواء الاسكندرون** ومشروع جنوب شرق الأناضول GAB ، إضافة الى الملف الكردي و إتهام تركيا لسوريا بتوفير الملاذ الأمن لبعض عناصر حزب العمال الكردستاني.

لكن في أواخر عقد التسعينات من القرن الماضي بدأت العلاقات التركية – السورية تشهد نوعا من الإفراج بعد إقدام الرئيس الراحل حافظ الأسد على طرد رئيس حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من سوريا ، وقد تفاعلت تركيا مع هذه الخطوة بإيجابية ، و ردا على هذه المبادرة السورية ، قام الرئيس التركي بحضور مراسيم تشييع جثمان الرئيس السوري حافظ الأسد عام 2000م كمبادرة في سبيل دفع العلاقات بين البلدين نحو الأفضل.[1]

وقد شهدت العلاقات بين البلدين تطورا كبيرا في عهد حزب العدالة و التنمية و هذا نتيجة لسببين رئيسيين :

1- استراتيجية حزب العدالة و التنمية التي تقوم على تصفير المشاكل مع دول الجوار.[2]

2- الحرب الأمريكية على العراق التي جعلت البلدين في خندق واحد ما يستدعي منهما التنسيق على أعلى المستويات لمواجهة تداعياتها[3].

و قد إرتكزت السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة و التنمية التركي إتجاه سوريا على إيجاد تسوية القضايا الخلافية العالقة بينهما و تقوية علاقات التعاون في مختلف المجالات السياسية و الإقتصادية و نوعا ما الأمنية مع سوريا.

و بخصوص القضايا الخلافية بين البلدين ، فقد كانت مسالة المياه هي القضية الوحيدة التي لاقت إهتمام حزب العدالة و التنمية ، خصوصا و أنها كانت سببا في توتر العلاقات بين الدولتين مدة طويلة من الزمن ، و الإستراتيجية الجديدة التي يتبناها الحزب بتصفير المشاكل مع الجيران تفرض

---

[1] مصطفى جاسم حسين، **الدور الاقليمي التركي من 2002–**2010 .متحصل عليه من موقع: . http//iasj.net/iasj ?func=fulltextald=27055 تاريخ الزيارة:2020/05/15

[2] محمد عبد العاطي التلولي.**السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا2002–2008**.مذكرة ماجستر ،جامعة الازهر غزة،كلية الاداب والعلوم الانسانية،2011.ص65

[3] – ايمان دني.**المرجع السابق**.ص142

عليه بضرورة إيجاد مخرج لقضية المياه و تجاوزها من أجل إعطاء نفس جديد للعلاقات مع الدول المجاورة و خصوصا سوريا و العراق.

و تعود جذور ازمة المياه بين تركيا وسوريا إلى السبعينات من القرن الماضي ، خصوصا عندما باشرت تركها بمشروع جنوب شرق الأناضول GAP ، الذي يتضمن إقامة مجموعة من السدود على نهر الفرات , أما بداية التنفيذ الفعلي للمشروع فقد كانت مع بداية الثمانينات ، أي بعد تولي تورغت أوزال رئاسة البلد ، و يعد هذا المشروع هو أكبر مشروع للتنمية الإقتصادية و الاقليمية بتاريخ تركيا ، حيث يتضمن إقامة مجموعة من السدود و مشاريع للري و محطات توليد الكهرباء من خلال 21 سدا.[1]

ونتيجة لهذا بدا منسوب المياه و خصوصا نهر الفرات بالتناقص على الدول المجاورة و قد كانت سوريا المتضرر الأول من إنخفاض معدل تدفق مياه هذا النهر مما تسبب في نشوب الخلاف بين تركيا و سوريا .

وقد استمر التوتر في العلاقات بسبب هذا المشروع على الرغم من توصل البلدين الى إتفاق أولي عام 1987م، والذي يلزم تركيا بتمرير500متر مكعب / ثانية من المياه عبر الفرات الى سوريا.

لكن هذا المشروع يعيد إلى الأذهان مشروع آخر كانت قد طرحته تركيا على دول المنطقة و هو مشروع أنابيب السلام ، والذي تقوم بموجبه تركيا ببيع الفائض من المياه خصوصا بنهري **سيهان و جيهان** إلى دول المنطقة ، و الذي لم يتم تنفيذه بسبب معارضة سوريا له خصوصا و أن المشروع يتضمن إسرائيل كطرف مستفيد وهي عدو رئيسي لسوريا في المنطقة[2] .

وهذا يدفع الى طرح سؤال جوهري وهو إذا كان تركيا لديها فائض من المياه بنهري سبهان و جيهان ، لما لا تشيد السدود بهذين النهرين عوضا عن نهر الفرات الذي يعتبر شريان حياة مجموعة من الدول المجاورة و خصوصا سوريا ؟ و هذا يطرح تناقض فهي من جهة تمنع مياه نهر الفرات و الدجلة على الدول المجاورة بحجة ملء السدود ، ومن جهة ثانية تقترح بيع الفائض من مياه نهري سيهان و جيهان

---

[1] – أميرة اسماعيل العبيدي ، **اشكاليات السياسة المائية بين سوريا و تركيا** ". مجلة التربية و العلم ، العدد رقم 02، 2010 ، ص 60 ، متحصل عليه من موقع : http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext=58335 يوم : 26 / 04 /2019 ، على الساعة : 15:00

[2] – مازن خليل ابراهيم،**مشروع انابيب السلام وازمة العلاقات التركية السورية**،متحصل عليه من موقع:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext=27064 يوم :
26 / 04 /2019

لباقي الدول وخصوصا سوريا ، وإذا ما تم إستعمال المنطق في التحليل يتضح أن هناك هدفين خلف هذا :

1. تسعى تركيا إلى إستعمال المياه كورقة ضاغطة على الدول المجاورة و خصوصا سوريا.
2. الهدف الثاني و هو فرض الأمر الواقع على سوريا من خلال مشروع أنابيب السلام و إجبارها على إيجاد تسوية في صراعها مع إسرائيل .

و بالفعل تحقق الهدف الأول ، حيث أصبحت تركيا تستعمل مياه نهر الفرات كورقة ضاغطة على

سوريا (سلاح سياسى)، حيث أصبحت تهددها بقطع المياه عنها ما لم تلتزم بتنفيذ بعض المطالب و التي من أهمها :

– إقرار سوري يتضمن التنازل عن لواء الإسكندرون ، من خلال عقد إتفاقية شاملة للمياه

–ضرب العناصر الكردية ذات الأهداف القومية الكردية و عدم السماح بنشاطها في سوريا .

وقد نفذت تركيا تهديدها و تأزمت العلاقات التركية – السورية أكثر عام 1990م ، حيث قامت تركيا

بقطع مياه نهر الفرات عن سوريا بحجة ملء خزان سد أتاتورك ، و بلغ الخلاف التركي – السوري أوجه

عام 1998م و كاد أن يصل إلى حد النزاع المسلح لولا أن تم التوصل إلى إتقاق أنهى الصراع بين الجانبين بعد أن تم توقيع إتفاق أمني بدأت معه مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين[1] .

أما بعد تولي نخب حزب العدالة و التنمية الحكم فقد حاولوا إستغلال هذه القضية بشكل إيجابي من أجل تحسين العلاقات أكثر مع سوريا و تقويتها ، حيث تم ترقية سبل التعاون بين كل من تركيا وسوريا لتجاوز مشكل المياه ، و تم طرح العديد من المشاريع التعاونية منها ؛ حيث أن الدولتين

[1] – المركز السوري للعلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية ، " **العلاقات التركية – السورية البعد التاريخي و الرؤية المستقبلية** "، متحصل عليه من موقع :

http://scirst.org/userfiles/files/العلاقات %20التركية%20السورية%20البعد %20%20التاريخي%20وا%20لرؤية % 20المستقبلية.pdf

تاريخ دخول الموقع2019/04/26 على الساعة 18:00.

إتفقتا في 22 ديسمبر2004 م على تنظيم المياه في حوض العاصي ، و إقامة سد على هذا النهر في منطقة تمكنهما من الإستفادة من مياه النهر المخزنة ، إضافة إلى أن تركيا وافقت على ضخ مياه دجلة لري 150 ألف هكتار من الأراضي السورية [1].

كما توصل الطرفان إلى الإتفاق على إنشاء معهد للمياه سنة 2008م، حيث يتكون هذا المعهد من 18 خبيرا من كل دولة لوضع مقترحات لمعالجة الخلاف حول قضية المياه .

و بعيدا عن قضية المياه عملت حكومة حزب العدالة و التنمية على ترقية سبل التعاون مع سوريا من أجل إعطاء نفس قوي للعلاقات بين البلدين ، و خصوصا من الناحية السياسية ، حيث إرتفعت مستويات التنسيق السياسي بين الدولتين خصوصا بعد الحرب الأمريكية على العراق وما نتج عنه من تفاقم المشكلة الكردية ، حيث أبدى الطرفان تخوفهما من التهديد الذي تشكله الأقلية الكردية على أمنهما القومي.

ومن بين الأدلة على حرص حكومة حزب العدالة و التنمية على ترقية العلاقات التركية – السورية و خصوصا العلاقات ذات البعد السياسي ، هو حفاظها على إلتزاماتها و ارتباطاتها مع سوريا حتى بعد إغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري عام 2005م . و لعبت دورا في تغيير النظرة العدائية المتبادلة بين سوريا و الولايات المتحدة الأمريكية ، و الحيلولة دون الإستهداف الأمريكي لسوريا[2]. و ساهمت تركيا أيضا في رعاية المفاوضات بين كل من سوريا و إسرائيل حيث أشرف رجب طيب أردوغان على مهمة الوساطة بين البلدين وقد عمل على جمعهم أربع مرات في إسطنبول من أجل إستئناف المفاوضات ، وقد شهدت هذه المفاوضات تقدما قبل أن تتوقف بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008م [3].

و عملت تركيا أيضا على الدخول كوسيط بين سوريا و العراق من أجل تفادي أي نزاع اقليمي على إثر ما عرف بتفجيرات الأربعاء الدامي ببغداد .

و لم تبقى العلاقات التركية – السورية حبيسة البعد السياسي بل شملت أيضا المجال الإقتصادي ، حيث بدأت تظهر ملامح التعاون الإقتصادي بعد زيارة رئيس وزراء سوريا إلى تركيا عام 2003م ، و توقيع البلدين على إتفاقيات تتعلق بالتعاون في مجال النفط و الغاز و الثروات المعدنية و التعاون

[1] – عقيل سعيد محفوض ، **سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية2009 ، ص 178

[2] –ايمان دني، مرجع سابق.ص144

[3] –ايمان دني، مرجع سابق.ص147

التجاري ، كما تم إتفاقيات أخرى بين الطرفين بعد زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى تركيا عام 2004م من أهمها:

- إتفاقية منع الإزدواج الضريبي .
- إتفاقية حماية و تشجيع الإستثمار .
- إتفاقية البروتوكول السياحي[1] .

أما أهم إنجاز إقتصادي للبلدين فقد كان توقيع إتفاقية التجارة الحرة عام 2007 م و التي على إثرها تم

في صيف2009 م إنشاء خط سكة حديدي يربط البلدين عبر مدينة حلب السورية إضافة إلى إلغاء التأشيرة و فتح الحدود بين الجانبين مما يعد تطورا هاما في هذا المجال مقارنة بالمجالات الأخرى.

أما على الصعيد الأمني و العسكري فهذا المجال مقارنة بالمجال الإقتصادي و السياسي كانت نسب التعاون فيه بين البلدين متدنية جدا ، حيث أن التعاون بين البلدين في هذا المجال محصور في اتفاق أو إتفاقين مثل الاتفاق الأمني الذي تم توقيعه مع تركيا و الذي يتضمن تبادل المعلومات و التكنولوجيا و التدريب و إمكان اجراء مناورات عسكرية مشتركة ، و هناك تفسيرين لهذا و هما :

1- أن تركيا لا تريد أن توتر علاقاتها مع إسرائيل خصوصا و أنها شريك إستراتيجي مهم من الجانب

الأمني لتركيا في الشرق الأوسط ، إضافة إلى أن أي تعاون عسكري عال المستوي مع سوريا قد يفسر على أنه تهديد لإسرائيل خصوصا في ظل صراعها مع سوريا.

2- أن تركيا تستند في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط على القوة الناعمة ، و لهذا هي تركز على البعد الدبلوماسي السياسي و البعد الإقتصادي في علاقاتها مع سوريا ، فتركيا في ظل فترة حكم حزب العدالة و التنمية تسعى إلى كسب كل الأطراف و تريد أن تكون محور سلام بالشرق الأوسط، و هذا ما لن يتأتى لها اذا ركزت على الجانب العسكري في علاقاتها بدول المنطقة و خصوصا مع سوريا [2].

[1] - ايمان دني، مرجع سابق.ص144

[2] -إيمان دني،مرجع سابق.ص150

الفرع الثاني: السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا 2011–الى يومنا هذا

دخلت العلاقات التركية السورية تحد جديد هو الأخطر من تاريخ بدء العلاقات التركية – السورية ، و هذا بعد موجة الحراك التي شهدها الشارع العربي للمطالبة بإصلاحات في مختلف المجالات و خصوصا السياسية منها ، وقد كانت سوريا إحدى هذه الدول التي شهدت حراكا تحول فيما بعد إلى أزمة سياسية ذات أبعاد إقليمية و دولية .

وقد كان موقف تركيا بعد وصول موجة الحراك العربي إلى سوريا مترددا في البداية ، حيث تحركت ببطء حيال الملف السوري لمجموعة من الأسباب وهي : الحدود الجغرافية بينها و بين سوريا ، مما يعني أن أي تحرك خاطئ من شأنه أن يهدد أمن تركيا القومي ، إضافة إلى وجود العديد من الأكراد السوريين الذين قد يستخدمون ضد تركيا إذا إتحدوا مع أكراد تركيا و هو ما من شأنه خلق تحدي جديد لتركيا بإعادة

فتح ملف عملت جاهدة و لسنوات على طي صفحاته ، كما أن أي موقف قد يؤدي إلى وقوع صدام بينها و بين ايران الداعمة لنظام بشار الأسد وهذا ليس من صالحها لا عسكريا و لا اقتصاديا[1] .

أما التحدي الصعب الذي واجه تركيا مع الدول العربية التي تشهد حراكا و خصوصا سوريا ، هو كيفية الموازنة بين المصالح الاقتصادية الضخمة و علاقاتها السياسية الجيدة مع الأنظمة في المنطقة و بين واجب دعم موجة الحراك خصوصا و أنها تسوق نفسها كإحدى الديمقراطيات الرائدة ، و كنموذج إسلامي و إقتصادي يمكن تعميمه بالدول العربية[2] .

وقد إقتصر الدور التركي في بداية الحراك السوري على دعم العمل السياسي من أجل التوصل إلى تسوية للشأن السوري ، حيث كان موقفها وسيطا خصوصا و أنها ترتبط مع نظام بشار الأسد بعلاقات كبيرة ومشاريع لاسيما على الصعيد الإقتصادي ، حيث إمتدت هذه المرحلة من مارس

---

[1] – بولنت آراس و آخرون ، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** – الأردن : مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2012 . ص 25 ، متحصل عليه من موقع : http://www.mediafire.com/download/ttx9intgxy تاريخ دخول موقع 2019/04/26 على الساعة:16:00

[2] – اباد عبد المجيد ، **الموقف الاقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) نموذجا** ، منحصل عليه من موقع : http://www.iasj.net/iasj?func=fiulltext=76512 تاريخ دخول الموقع:2019/04/26 على الساعة:16.55

2011 م إلى مارس2012 م ، كانت تقوم فيها تركيا بمساعي دبلوماسية تمثلت في إجراء العديد من الإتصالات الهاتفية بين أردوغان و بشار الأسد و تنظيم عدة زيارات لمسؤولين أتراك إلى سوريا. كما صدر تصريح عن وزارة الخارجية التركية في هذه المرحلة و تحديدا في 25 مارس 2011 م ، يؤكد على متابعة تركيا التطورات الأحداث بسوريا ، و أبدى قلق السلطات التركية و تأسفها لما آلت إليه الأحداث في سوريا من سقوط لقتلى و جرحى ، و قد رأت تركيا أن قرارات رئيس الجمهورية السورية بشار الأسد حول ضرورة محاسبة المتورطين في هذه الأحداث و تقديمهم للعدالة و إطلاق سراح المعتقلين خطوة صحيحة و تعاملت بإيجابية مع تصريحات مسؤولين سوريين حول الإستجابة لمطالب الشعب المشروعة و إتخاذ خطوات إصلاحية في جميع المجالات .

وقد طالبت تركيا نظام الأسد لاحقا بضرورة التعجيل بإصلاحات ديمقراطية جذرية من بينها إجراء إنتخابات برلمانية و رئاسية حرة و شفافة ، و التوقف عن قتل المواطنين و سحب الدبابات من المدن السورية ، و إعادة الجيش إلى ثكناته ، و قد جاءت هذه النصائح التركية بموجب رسائل وجهها أحمد داوود أوغلوا وزير الخارجية الأسبق ، أعقبها مجموعة من التصريحات لرئيس الوزراء في تلك الفترة أردوغان الذي توقع من النظام السوري المباشرة بإصلاحات فورية . كما كان قد وجه أردوغان خطابا شديد اللهجة فيما بعد قال فيه : " إن ما يحدث في سوريا يشكل فضائع لا يمكن السكوت عليها"[1].

و بعد مجموعة من الرسائل و التهديدات المتوالية التي وجهتها أنقرة إلى السلطات السورية ، حسمت تركيا قرارها بدعم فصائل المعارضة ، و هذا حسب ما صرح به مسؤولون أتراك أبدو إقتناعهم بأن بشار الأسد غير جاد في الإصلاحات حيث إعتبرت نظام الأسد نظاما فاقدا للشرعية ، و نادت بضرورة سقوطه و حق الشعب السوري في إختيار قيادته و صياغة مستقبل بلاده ، و هنا بدأت تركيا تقدم مختلف أشكال الدعم الاعلامي و السياسي و اللوجستي و العسكري لفصائل المعارضة .

[1] - جمال واكيم ، **صراع القوى الكبرى في سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011** . ط 2 .بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، 2012 ، ص 206 ، متحصل عليه من موقع :

http://slatop.com/a/1655 تاريخ دخول الموقع:2019/04/28 على الساعة:16.30

وقد تبنت تركيا إستراتيجية ضد النظام السوري تركزت على أربع محاور رئيسية :

1- إستضافة اللاجئين : قامت تركيا يفتح أبوابها أمام اللاجئين السوريين ، حيث شيدت معسكرات عبر الهلال الأحمر التركي تقع على مساحات شاسعة ، و أكدت أن هذا يأتي في إطار مبدأ حسن الجوار و علاقات التقارب وصلات القرابة بين الشعبين التركي و السوري ، و حسب مصادر تركية فقد إرتفع عدد اللاجئين من 500 شخص في أفريل 2011 م إلى 12 ألف لاجئ في جوان 2011م[1].

2- إستضافة مؤتمرات المعارضة السورية : لعبت تركيا دور كبير في إستقبال و تكوين المعارضين السوريين ، وقد ساهمت في عقد مجموعة من المؤتمرات للمعارضة السورية باسطنبول ، حيث كان المؤتمر الأول في أفريل2011 م بدعوة من بعض منظمات المجتمع المدني التركية لبحث مجريات الأحداث في سوريا ، وقد كان من قرارات هذا المؤتمر ؛ إعلان دعم المعارضة السورية و الدعوة الى اسقاط نظام بشار الأسد ، و من ثم عقد مؤتمر ثان كان تحت مسمى " مؤتمر انقاذ الشعب السوري " ، و تبعه مؤتمر آخر في أوت 2011 م من أجل الدعوة لإنشاء المجلس الوطني السوري المعارض الذي خرج إلى النور في إجتماع آخر باسطنبول بتاريخ 02 أكتوبر 2011 م ، حيث تمت تلاوة البيان التأسيسي للمجلس الذي هو الإطار الموحد للمعارضة السورية .

3- مصادرة الأسلحة : و هنا عملت تركيا على تشديد رقابتها على معابرها الحدودية مع سوريا البرية والجوية و البحرية خوفا من إمداد النظام السوري بالأسلحة و العتاد بدعوى إستخدامها في قمع الإنتفاضة ، و قد أشارت بعض المصادر التركية أنها أوقفت عددا كبيرا من شحنات الأسلحة القادمة من إيران و المتجهة إلى سوريا و على إثر هذا قامت تركيا بإيقاف إحدى الطائرات في 19 / 03 / 2011 م و إعتقال طاقمها و مصادرة حمولتها .

---

[1] - علي حسين باكير ، **الثورة السورية في المعادلة الايرانية التركية المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة** , الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012، ص14 متحصل عليه من موقع:

https://www.google.com/url?sa=t&rctj&q=&esrc=s&source=web&cd=2&cad=rja&unct8&ved=0ahU KEwiRSPu ZebMAhVEZROKHRXIC_9QFggk MAE&url=http%3A%2F%2Fwww.dohainstitute.org%2Ffile%2Fget%2F7806

4- فرض عقوبات : إضافة لما قامت به تركيا من إغلاق المعابر البرية و البحرية و الجوية للحد من عمليات تزويد النظام السوري بالأسلحة التي تستخدم على حد ما يصف المسؤولون الأتراك من قبل النظام السوري في قمع المتظاهرين . كما تركيا مع الإتحاد الأوروبي بحظر التعامل مع سوريا في المبادلات بالمواد الثمينة مثل الذهب و الألماس و النفط ، إضافة إلى وقف جميع التعاملات مع الأسد و زوجته و 115 مسؤول سوري حيث أصبح هؤلاء كذلك محظورين من دخول دول الإتحاد الأوروبي و تركيا و تجميد جميع ممتلكاتهم الموجودة بدولهم .

أما على الصعيد الدولي فقد تراجعت تركيا عن موقفها المتشدد إزاء النظام السوري للعديد من الأسباب:

1- عدم وجود إستعداد دولي لتدخل عسكري في سوريا و تهيئة مظلة أمنية ، بسبب تغلغل جماعات متطرفة داخل صفوف المعارضة السورية ما طرح مخاوف من وصول السلاح لها في حال تسليح المعارضة .

2- إرتباط تركيا بمصالح مع الدول الداعمة لنظام الأسد خصوصا روسيا و ايران اللذان يعتبران من الموردين الرئيسيين في مجال النفط و الغاز .

3- تعذر صدور قرار من مجلس الأمن يحيل القضية السورية على نص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[1] .

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية اتجاه العراق

عرفت السياسة التركية تجاه العراق عدة تحولات في ثلاثين سنة الأخيرة وذلك حسب التحولات التي شهدها العالم منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران والتدخل السوفياتي في أفغانستان ، وتفكك الاتحاد السوفياتي فيما بعد،وقيام الحرب الثانية، انتهاء بأحداث 11سبتمبر 2001 واحتلال العراق 2003، وذلك حسب انعكاسات هذه التحولات على المصالح التركية في المنطقة ككل، وفي العراق على وجه الخصوص .

[1] -أحمد عبد ربه وأخرون،المرجع السابق.ص107

جاء غزو العراق للكويت ليضع حدا لعلاقات تركية عراقية اتسمت بالايجابية والتحالف طيلة ثمانينات القرن الماضي ، ما جعل تركيا تنضم للمعسكر الغربي ضد العراق واعتبرت تركيا إن غزو العراق للكويت فرصة ذهبية لاستعادة تركيا دورها الإقليمي الذي اضمحل بتفكك الاتحاد السوفيتي ، فسمحت لقوات التحالف الدولي باستخدام القواعد الأطلسية على أراضيها لتنفيذ غارات ضد العراق. إن مسارعة تركيا لفتح أراضيها لقوات التحالف لبدء عملية تحرير الكويت جاء وفقا لإستراتيجية تركية للسيطرة على منابع النفط العراقي المتمركز شمال العراق ضمن خطة لاسترجاع مدينتي الموصل وكركوك النفطيتين ومنذ انتهاء حرب الخليج الثانية انتهجت تركيا سياسة التدخل العسكري في شمال العراق بشكل مستمر بحجة تعقب متمردي حزب العمال الكردستاني،حيث انتقلت السياسة التركية من دور الوسيط والحامي للأكراد في شمال العراق إلى دور المراقب على تحركاتهم وهذا الموقفها الرافض لإقامة دولة كردية مستقلة شمال العراق ، لما قد ينجر عنها من سلبيات في تقوية حزب العمال الكردستاني في تركيا.

حيث ظهر تقرير سري أعدته وزارة الخارجية التركية في صيف 2001[1] يعكس مجمل الموافق التركية من العراق والمسألة الكردية في شماله ويضع التقرير خطة عمل من ثمانية بنود متصلة بالعراق على النحو الآتي:

- إن الأساس هو أن ليس للعراق أي مشكلة مع الأمم المتحدة ولا يشكل تهديدا لجيرانه.
- يجب حماية وحدة الأراضي العراقية .
- يجب أن يكون في العراق سلطة مركزية وبصورة نهائية .
- يجب حماية حقوق التركمان في العراق كمواطنين.
- يجب أن لا يعطي للأقليات العراقية في العراق إدارة منفصلة.
- يجب أن لا يشكل العراق تهديدا لتركيا من الناحية العسكرية.
- يجب دعم الحلول والخطوات التي تقلل من تدخل القوى غير الإقليمية في العراق .
- يجب ربط العراق بالقدر الممكن بتركيا من الناحية الاقتصادية .

[1] _

وسعت تركيا لتحقيق هذه الأهداف خاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم تزامنا مع تأصيل الحكم الذاتي لإقليم كردستان العراق الذي هو جوهر الاختلاف بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثم سعت الحكومة التركية لاحتواء أكراد العراق حتى لا يدعموا حزب العمال الكردستاني، وحتي يحموا مصالحهم الاقتصادية في العراق .كما استخدمت تركيا الأقلية التركمانية في العراق من خلال دعمهم في قضايا حقوق الإنسان وحماية حقوقهم الوطنية، وأصبحوا بمثابة لوبي تركي في العراق يسهر على حماية مصالح تركيا في العراق تعاملت تركيا مع حزب العمال التركماني في شمال العراق لكونه يشكل عنصر العلاقة الفاعلة مع حكومة تركيا، ولاسيما بعد أن أصبح يقوم بدور هام بين الفصائل الكردية شمال العراق، حتى أصبح محورا رئيسيا يعكس إستراتيجية تركيا العراق[1].

إن اهتمام تركيا بالأقلية التركمانية في العراق يأتي في إطار اعتماد تركيا على مفهوم الهوية في سياستها الخارجية و مثلما تستعمل معيار الدين في سياستها تجاه الدول الإسلامية. وذلك لما للهوية من دور في تحديد توجهات السياسة الخارجية. بعد منتصف عام 2009 صيغت رؤية جديدة لسياسة تركيا الخارجية تجاه العالم عامة، والشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص، وقد تحولت بنحو كبير إلى تغيير الخطاب والممارسة، فخطها الجديد من حيث النشاط وتعدد الأبعاد واضح على الأرض، ولا سيما بعد أحداث التغيير التي شهدها المنطقة العربية بما يسمى بالربيع العربي ، ويرى داود أوغلو أن هذا التحول يمكن تلمسه بالآتي: [2]

1. التحول السياسي ينبغي أن يوفر التوازن بين الأمن والحرية، وأنه من أهداف رجب طيب أردوغان
2. تطوير مبدأ تصفير المشكلات مع جيراننا من أجل القضاء على التهديدات الخارجية؛ لأجل الحفاظ على التوازن في المنطقة ولاسيما الدول الشقيقة.
3. حماية المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات الدولة، وليس تدمير المؤسسات الاجتماعية، أوإضعافها، وجعلها من الروابط المستقبلية بين الدول.

[1] – بولنت آراس و آخرون ، **مرجع سابق**.

[2] –أحمد داود أوغلو، **مرجع سابق** ص: 61- 91.

4. ينبغي أن يكون هناك وضع قانوني وشرعي للدول، ويجب الا تتغير الحدود، فلدينا ما يكفي من الانقسام والتفكك في المنطقة، وهذا يدل على عدم موافقة الأتراك على قيام الدولة الكردية.
5. عدم التدخل الأجنبي في مسيرة التغيير، فالشعوب هي الفاعل الوحيد في هذه العملية، وعليها أن تقرر مستقبلها بنفسها.

التحول السياسي ينبغي أن يوفر التوازن بين الأمن والحرية، وعلى المفكرين وصناع الرأي والساسة فيها أن يلتقوا بنحو مكثف من أجل مناقشة مستقبلها، ويرى وزير الخارجية بأن تركيا مرتبطة بما يجري في المنطقة من التغيير كمصر، وليبيا، واليمن، والعراق.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه اسرائيل من2011 إلى يومنا هذا.

تاريخيا لم تكن العلاقات التركية الاسرائلية متوترة بالشكل الحاد، وهذا نطرا لكون تركيا شهدت تحولا هاما في تاريخها تمثل في سقوط الدولة العثمانية سنة 1924، لتحل محلها الدولة التركية القومية العلمانية ذات التوجه الغربي قاطعة بذلك كل صلة بالعالم الاسلامي، وعند قيام دولة اسرائيل سنة (1948) كانت تركيا أول دولة اسلامية تعترف بها سنة 1949 وأقامت معها علاقات ديبلوماسية ابتداء من سنة 1950[1]. ومن الواجب القول بأن (العلاقات الاسرائيلية التركية، ليست علاقات ثنائية فقط وإنما هي علاقات ثلاثية تشكل فيهاالولايات المتحدة الامريكية منذ سنوات طويلة الظلع الثالث فيها)[2] . إلا أن هذا لا يعني أن تركيا لم تعارض اسرائيل بالمطلق فقد احتجت تركيا على بعض الممارسات الاسرائلية ضد الفلسطينيين مثل العدوان الثلاثي على مصر واحتلال القدس سنة 1967 وإعلان اسرائيل سنة 1980 القدس عاصمة ابدية لاسرائيل[3]. لكن تلك المعارضة لم تكن بالقوة التي تمنع اسرائيل من المضي في سياساتها العدائية اتجاه العرب والقضية الفلسطينية. وهذا نظرا لكون اسرائيل وتركيا كانتا الحليفين الاستراتيجيين للولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط. ولأن تركيا كانت ترى في اسرائيل حليف يمكن له أن يساعد في تحسين وتطوير تركيا خاصة في المجال العسكري والتكنولوجي لذلك كان للعسكر التركي دورا هاما في صنع السياسة الاستراتيجية مع تركيا. ويمكن لنا أن نوجز دوافع استمرار العلاقات التركية الاسرائيلية كما يلي[4]:

1_دوافع البيئة الداخلية لتركيا وهي :

ا_ نزعة العلمنة والتغريب

---

1 _ خورشيد حسن دلي، **تركيا وقضايا الساسة الخارجية**.(منشورات اتحاد الكتاب العرب)، 1999. ص55

2 _ سامح عباس،احمد الغريب، **"العلاقات التركية_الاسرائيلية الواقع ومسارات المستقبل**."مجلة رؤية تركية، أكتوبر 2014، ص63

3 _ خورشيد حسن دلي،**مرجع سابق**،ص،55

4 _ عبد الكريم كاظم عجيل،**العلاقات التركية الاسرائيلية في ضوءالاستراتيجية التركية الجديدة**.(عمان،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2013).ص9

ب_المحافظة على وحدة الكيان التركي

ج_جماعات الظغط اليهودية

2_ دوافع البيئة الحارجية لتركيا وهي:

ا_تدعيم القوة التركية

ب_وجود تركيا في حلف الشمال الاطلسي

ج_المحيط التركي_ المعادي والمنافس

1_الجبهة الشرقية والاسلامية(العراق _سوريا_ايران)

2_الجبهة الغربية والمسيحية(اليونان _ارمينيا_روسيا)

ومع صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم ذو التوجه الديني بقيادةرجب طيب اردوعان و اندلا ع ثورات الربيع العربي نهاية سنة 2010 كان الحضور التركي لافتا في المشهد العربي وفاعلا الى درجة المشاركة الفعلية في بعض الثورات كالثورة الليبية التي شاركت تركيا في الاطاحة بنظام العقيد معمر القذافي تحت المظلة الاطلسية ودخول الثوات التركية الى الاراضي السورية لتقديم الدعم لحلفائها واقامة مناطق امنة للمدنيين وملاحقة ثوار حزب العمال في العراق، وقد أفضت الثورات العربية وماتبعها من تطورات منذ بدايتها ووصولا الى ماهي عليه في الوقت الراهن، الى ازدياد الحضور التركي في المشهد الاقليمي[1] .

إن السياسة الخارجية التركية في جوهرها سياسة نفعية لا تحتكم بأية حال من الاحوال إلى الرؤية التي يريدها العرب والمسلمين من تركيا تجاه اسرائيل أو مواقفها من الربيع العربي، والدليل أن حجم التبادلات التجارية ازدادات في ظل ثورات الربيع العربي فقد (كشف البيان الصادر عن الحكومة الاسرائلية منتصف عام 2013، أن حجم الاستيراد التركي من البضائع والسلع التركية خلال

1 _ سامح عباس،احمد الغريب. **مرجع سابق**، ص71

النصف الاول من العام الماضي بنسبة 56% قياسا يذات الفترة من عام 2012.[1] يكفي أن نعلم أن تركيا قايضت القضية الفلسطينية بالأكراد. فأي دعم تركي لفلسطين سيقابله دعم اسرائيلي للأكراد في تركيا. وبالتالي فإن العلاقات الاستراتيجية تقتضي من كل طرف احترام خصوصيات الاخر.

1 _ المرجع نفسه.ص69.

الخاتمة

الخاتمة:

السياسة الخارجية التركية ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وخاصة مع اعتلاء طيب رجب اردوغان سدة الحكم وإندلا ع موجات الربيع العربي نهاية 2010 بعد إنطلاق الثورة التونسية. تحاول صنع مكان يتجاوز الدور الاقليمي الفاعل بل تريد ان تكون قوة شاملة في المنطقة وقد استثمرت تركيا سلسلة الثورات العربية التي أعطتها فرصة أن تكون طرفا بإمكانه قلب ومعادلة موازين القوة، ومن يلاحظها دورها في الثورة السورية والليبية وحتى التونسية وعلاقاتها مع العراق وايران واسرائيل وتفاهماتها مع روسيا بوتن وإفتكاكها اعتذارا وتعويضا من اسرائيل عن احداث مرمرة مع وعود بتخفيف الحصار عن غزة. يدرك تماما ماوصلت اليه السياسة الخارجية التركية من قوة التأثير في المنطقة. ولم يعد دور تركيا يختزل فقط في المنطقة العربية بل تعدى نفوذها كل المناطق المجاورة لها سواء المنطقة الشرقية الاسلامية كالمسألةالعراقية والملف النووي الايراني أو الأزمة السورية أو المنطقة الغربية المسيحية كقضايا (قبرص، اليونان، أرمينيا، أذربيجان). وهذا كله أعطى لتركيا حضورا مميزا كطرف أصيل في عدة قضايا دولية. إن الاستراتيجية التي تبنتها السياسة الخارجية التركية هي أن تكون صديقة للجميع وان تكون محل ثقة جميع جيرانها والمحيطين بها وهو مايطلق عليها بسياسة تصفير المشاكل أي ألا يكون لها مشاكل مع أحد الأطراف حتى تحظى بأكبر قدر ممكن من الثقة يجعلها وسيطا وشريكا يعتمد عليه في حلحلة القضايا الاقليمية والدولية، عير أن هذا لم يكن سهلا خاصة بعد تفجر الأزمة السورية التي فرضت عليها سياسة التموضع والاستقطاب. فكانت لديها مشاكل مع دمشق وبغداد وروسيا وحتى طهران حليفة دمشق وبغداد. وهذا فرض عليها جهودا دبلوماسية مضاعفة لتقنع الاخرين بجديتها. وقد كان لها ذلك مع روسيا التي تحسنت علاقاتها معها خاصة بعد التفاهمات حول مناطق النقوذ في سوريا مما جعل روسيا تورد منظومة S_400 الدفاعية المتطورة.

لقد راهنت السياسة الخارجية التركية بعد سنة 2011 على استعادة المجد التركي القديم، خدمة لأمنها القومي الذي هو المحدد الأساس في علاقاتها مع الدول الخارجية وقد سبق لتركيا أن دافعت عن أمنها القومي بشكل حاد لما غزت جزيرة قبرص سنة 1974 أيام حكم العسكر لها. واليوم تخوض معركة تكسير العظام مع اليونان وفرنسا التي تعرقل دخول تركيا للاتحاد الاروبي مستغلة ورقة الابادة الارمنية التي تنفيها تركيا جملة وتفصيلا. كما أن تركيا تسعى اتوسيع محالها الحيوي بكل قوة وذلك من خلال تحالفاتها الاستراتيجية خاصة مع اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية. وبناء

علاقات طيبة مع ايران والصين وروسيا. وامتد نفوذها في كثيرا من البلدان العربية خاصة منها تونس الجزائر المغرب وسوريا والعراق والامارات وليبيا التي عقدت معها معاهدة الدفاع المشترك وترسيم الحدود البحرية. ويمكن لها مستقبلا أن تتغلغل أكثر عن طريق القوة الناعمة من خاصة الاستثمارات والتبادلات التجارية وصفقات الأسلحة مع عديد الدول خاصة مع روسيا أمريكا وإسرائيل مع الاعتماد على قدراتها الذاتية في التسليح.

ومن خلال دراستنا هذه يمكن لنا أن خلصنا إلى مايلي :

1_ أن السياسة الخارجية التركية بعد 2011 لعبت دورا محوريا في تقوية النفوذ التركي بمنطقة الشرق الأوسط.

2_ نجاح السياسة الخارجية التركية عبر أدواتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والحضارية.

3_ نجاح تركيا في معركة شرق المتوسط الغني بالغاو والنفط خاصة بعد ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا.

4_الأحداث الدولية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط ساعدت السياسة الخارجية التركية على التغلغل أكثر في المنطقة.

5_أن الموقع الجيو استراتيجي لتركيا أهلها لتلعب دورا محوريا في المنطقة فهي همزة وصل بين العالم العربي والأروبي.

6_ تعاني تركيا من بعض المشاكل الداخلية والخارجية بسبب أدوارها في محيطها الإقليمي.

7_ تشكل المعضلة الكردية هاجسا يؤرق الساسة الاتراك، خاصة بعد تحالف الاكراد مع اسرائيل وأمريكا.

8_ شكل إنقلاب 2016 نقطة فارقة عمقت الخلافات مع المعارضة والحركات الاسلامية المعارضة.

9_ تتحكم في السياسة الخارجية التركية عدة عوامل داخلية وخارجية.

10_ نجحت السياسة الحارجية التركية الى حد بعيد في تبؤ تركيا لمكانة إقليمية هامة وسط تنافس دولي شرس.

- وقد أفضت هذه الدراسة إلى إكتشاف أن هناك جوانب مهمة من الفجوات معرفية يمكن التطرق لها وسدها من قبل الطلبة الباحثين منها :

1. هل السياسة الخارجية التركية مبنية على تحصين الأمن القومي التركي فقط ام أن لتركيا مشروع حضاري تنموي نهضوي بعيد المدى؟
2. هل تعمل تركيا على تغيير المشهد الإقليمي بشكل جوهري لصالحها عبر بناء تحالفات قوية ولو على حساب القضايا الكبرى في المنطقة خاصة القضية الفلسطينية ؟
3. هل يمكن للمشروع التركي أن يكون نموذجا يحتذى به بالنسبة للدول العربية ، خاصة وأنها تمر بمرحلة مخاض صعبة ؟

قائمة المراجع

– قائمة المراجع:

– المراجع باللغة العربية.

أحمد النعيمي، السياسة الخارجية: عمان: زهران للنشر والتوزيع،2009.

أحمد داوود أوغلو،العمق الإستراتيجي"موقع تركيا في الساحة الدولية"، تر: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات ،2011.

وهيبة دالع،"دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية:1999.2006" .

لويد جونسن، تفسير السياسة الخارجية،(ترجمة محمد بن احمد مفق،محمد السيد سليم)، الرياض: عمادة الجامعة،2008.

محمد اليد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: ط2، مكتبة النهضة المصرية،1997.

محمد علي حواث، مفهوم الشرق الأوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، القاهرة مدبولي،2002.

ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي.

ناصيف يوسف حتي، النظرية في تحليل السياسة الخارجية، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية،2008.

سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار وائل للنشر،الطبعة 3،2006.

عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، الجزء 01، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1985.

عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية،2008.

– الرسائل والمذكرات:

1- شفيقة حداد،"توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة" مذكرة ماجستير(جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسة،2003).

- على فايز يوسف الدلابيح، توازن القوى و أثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق،2003-2011، مذكرة ماجستير،(جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم) قسم العلوم السياسية،2011.

- المواقع الإلكترونية:

1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، ' التقرير الإحصائي السنوي 2019"، متحصل عليه من موقع :
http://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report تاريخ دخول الموقع:2020/08/26.

2- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط،متحصل عليه من موقع:
https://democraticac.de/?p=55783 تاريخ الاطلاع:2020/08/22

3- الطاقة محرك الصراع في منطقة الشرق الاوسط واسيا،متحصل عليه من موقع:
https://alarab.co.uk تاريخ الطلاع:2020/08/31.

4- الطاقة محرك الصراع في منطقة الشرق الاوسط واسيا،متحصل عليه من موقع:
https://alarab.co.uk تاريخ الطلاع:2020/08/31.

5- أميرة إسماعيل العبيدي ، إشكاليات السياسة المائية بين سوريا و تركيا ". مجلة التربية و العلم ، العدد رقم 02، 2010 ، ص 60 ، متحصل عليه من موقع :
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext=58335 يوم : 26 / 04 /2019 ، على الساعة :15:00.

6- مازن خليل إبراهيم،مشروع أنابيب السلام وأزمة العلاقات التركية السورية،متحصل عليه من موقع:http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext=27064 يوم : 26 / 04 /2019 ، على الساعة : 15:00.

- المركز السوري للعلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية، " العلاقات التركية – السورية البعد التاريخي و الرؤية المستقبلية "، متحصل عليه من موقع :

http://scirst.org/userfiles/files/العلاقات %20التركية%20السورية%20البعد %20%20التاريخي%20%20و%20لرؤية % 20المستقبلية. pdf

تاريخ دخول الموقع2019/04/26 على الساعة 18:00.

8– بولنت آراس و آخرون ، التحول التركي تجاه المنطقة العربية – الأردن : مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2012 . ص 25 ، متحصل عليه من موقع :

http://www.mediafire.com/download/ttx9intgxy تاريخ دخول موقع 2019/04/26 على الساعة:16:00.

9– اباد عبد المجيد ، الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) نموذجا ، متحصل عليه من موقع :

http://www.iasj.net/iasj?func=fiulltext=76512 تاريخ دخول الموقع:2019/04/26 على الساعة:16.55.

10- جمال واكيم ، صراع القوى الكبرى في سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011 . ط 2 .بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، 2012 ، ص 206 ، متحصل عليه من موقع :

http://slatop.com/a/1655 تاريخ دخول الموقع:2019/04/28 على الساعة:16.30.

11– علي حسين باكبر ، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة , الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012، ص14 متحصل عليه من موقع:

https://www.google.com/url?sa=t&rctj&q=&esrc=s&source=web&cd=2&cad=rja&unct8&ved=0ahUKEwiRSPuZebMAhVEZROKHRXIC_9QFggkMAE&url=http%3A%2F%2Fwww.dohainstitute.org%2Ffile%2Fget%2F7806.

– جمال واكيم ، صراع القوى الكبرى في سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011 . ط 2 .بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، 2012 ، ص 206 ، متحصل عليه من موقع :

http://slatop.com/a/1655 تاريخ دخول الموقع:2019/04/28 على الساعة:16.30.

13– علي حسين باكبر ، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة , الدوحة: المركز

العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012، ص14 متحصل عليه من موقع:

https://www.google.com/url?sa=t&rctj&q=&esrc=s&source=web&cd=2&cad=rja&unct8&ved=0ahUKEwiRSPuZebMAhVEZROKHRXIC_9QFggkMAE&url=http%3A%2F%2Fwww.dohainstitute.org%2Ffile%2Fget%2F7806.

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
01	**خارطة تركيا**	29

اسم الجدول	رقم الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
ملخص الدراسة	
المقدمة	
الفصل الأول : التحديد المفاهيمي و الضبط النظري للدراسة	3
المبحث الأول: مفهوم و محددات السياسة الخارجية	3
المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية وخصائصها	3
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية	8
المطلب الثالث:توجهات السياسة الخارجية	16
المبحث الثاني: دراسة حول منطقة الشرق الاوسط	19
المطلب الأول: التطور التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط	19
المطلب الثاني :الإطار الجغرافي لمنطقة الشرق الاوسط	21
المطلب الثالث: أهمية الشرق الأوسط	23
الفصل الثاني:العوامل المفسرة لتوجهات السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط (2011–2019)	28
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط	28
المطلب الأول: المحددات الداخلية	28

المطلب الثاني: المحددات الخارجية	33
المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية اتجاه أهم دوائر الشرق الأوسط(2019-201)	37
المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا	37
المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية اتجاه العراق	46
المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية اتجاه اسرائيل	50
الخاتمة	54
قائمة المصادر و المراجع	58
قائمة الأشكال	62
الفهرس	63